جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإقتصاد الريعي و أثره على المسار التنموي

"دراسة حالة الجزائر2001-2014"

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التخصص: سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالب
* فواقيق عبد الرحمان

إشراف الأستاذ
* أ. موكيل عبد السلام

لجنة المناقشة و التحكيم

أ.زبيري رمضان.....رئيسا

أ.موكيل عبد السلام.....مشرفا و مقررا

أ.العطري علي.....عضوا مناقشا

السنــة الجــامعية 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم يا بديع السماوات والأرض يا معلم سيدنا إبراهيم علمني

ويا مفهم سيدنا سليمان فهمني ويا ملهم سيدنا يوسف ألهمني

اللهم علمني ما ينفعني وانفعنا بما علمتني

اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم وأستغفرك لما لا أعلم

اللهم تقبل هذا العمل مني واجعل كل حرف وكلمة أدرسها خالصة لوجهك الكريم

فإنني فقير إليك ضعيف من دونك ولاحول ولا قوة إلا بك

وما بي من نعمة أو فضل أو اجتهاد فمنك وحدك

فلك الحمد ولك الفضل ولك الثناء الحسن

اللهم لا تجعل الدرجات أكثر همي ولا مبلغ علمي وأرضنى بما قضيت لي

اللهم سهل علي ما صعب حفظه و يسر لي ما استغلق فهمه

وإجعل هذا العلم حجة لي لا حجة علي

اللهم بارك لي في وقتي وأصلح لي شأني ولا تكلني

إلى نفسي طرفة عين.

شكر و تقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أصلح لي في ذريتي إني تبت إليك و إني من المسلمين ".

سورة الأحقاف ، الآية 15.

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:" من لم يشكر النّاس لم يشكر الله "

الحمد لله حتى يرضى و الحمد لله عند الرضا و الحمد لله بعد الرضا، نحمده و نشكره على توفيقه لنا.

و الصلاة و السلام على سيد العلم و قدوة العلماء سيّدنا محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم.

ثمّ الشكر للأستاذ المشرف موكيل عبد السلام الذي كان لنا سندا في هذا البحث و رجعا عند السؤال ، و الذي نوّر لنا سبيلنا بإرشاداته و نصائحه.

و الشكر الجزيل لكل شخص كان لي سند لي في اعداد هذه المذكرة.

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى إلى من لا أستطيع عدّ جميلها و لا إحصاء

فضلها، إلى التي ارتويت من نبع حبّها و حنانها

إلى التي تنير دربي بدعواتها ، و التي مهما قلت لن أوفيها حقها

" أمي الحبيبة."

إلى من علمني أن أجعل من ألام الهزيمة أمال عزيمة،

إلى الرجل العظيم، الذي زرع في فؤادي شمعة الأمل و دفعني إلى الأمام دو ن سأم أو

ملل فكان نعم الأب و الصديق و المعلم أبي الغالي

إلى من وجودهم شغف القلب فليس دونهم بهجة و ليس بعدهم رجاء إخوتي.

و أفراد عائلتي من الكبير إلى الصغير.

إلى سندي في الحياة الصديق مالك محمد الذي لم يبخل بأي جهد في مساعدتي

و إلى كل ألأصدقاء . الذين جمعتني بهم الحياة.

مقدمة :

الفصل الأول :الايطار النظري و المفاهيمي للاقتصاد الريعي و التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول :الاقتصاد الريعي .ايطار نظري.

المطلب الاول :مفهوم الاقتصاد الريعي.

المطلب الثاني :انواع الريوع الاقتصادية.

المطلب الثالث :مكونات الاقتصاد الريعي .

المطلب الرابع :أهمية الريع الاقتصادي.

المبحث الثاني :ظاهرة الريع و الاقتصاد العربي.

المطلب الاول :الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية.

المطلب الثاني :الدولة العربية الريعية و الشبه الريعية.

المطلب الثالث:أثر السلوك الريعي على التشكلية المجتمعية الريعية.

المطلب الرابع :مخاطر الاعتماد على الدخول الريعية.

المبحث الثالث :الايطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية .

المطلب الاول :مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني :أهداف التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها.

المطلب الثالث : التنمية عناصرالاقتصادية.

المطلب الرابع :استراتيجية التنمية الاقتصادية و معوقاتها.

الفصل الثاني : خصائص اقتصاد الجزائر و اهم السياسات التنموية المتبعة.

المبحث الاول :اثر الزيادات في اسعار البترول على الاقتصاد العربي.

المطلب الاول :العائدات البترولية العربية فوائضها و أشكال استثمارها.

المطلب الثاني :الفوائض المالية بين النظام النقد الدولي و مخاطر الاستثمار العربي في الخارج.

المطلب الثالث :دور البترول في التنمية و التكامل العربين .

المطلب الرابع : توزيع الريع البترولي بين المنتجين و المستهلكين.

المبحث الثاني :خصائص الاقتصاد الجزائر و الاعتماد على المحروقات.

المطلب الاول :الخلفية التاريخية حول قطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الثاني :امكانيات الجزائر في قطاع المحروقات.

المطلب الثالث:الفوائض النفطية و التنمية.

المطلب الرابع :مكانة قطاع المحروقات في استراتيجة التنمية.

المبحث الثالث :السياسات التنموية في الجزائر .

المطلب الاول :برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001–2004.

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009.

المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014.

المطلب الرابع :أفاق و تحديات التنمية في الجزائر .

الخاتمة

مقدمة:

مقدمة:

مقدمة:

مقدمة :

مقدمة :

تتنوع مصادر الدخل التي يعتمد عليها دخل الدول وبالتالي اقتصادها، فهناك الدخل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وهناك الدخل من قطاع الخدمات والاتصالات، وهناك الدخل من قطاع البناء والتشييد، ومن قطاع التجارة، وغيرها من المصادر .ولكن ومن جهة أخرى، فإنَّنا قد نجد بعض الدول التي لا يوجد لها إلا مصدر واحد من مصادر الدخل، في هذه الحالة يطلق على اقتصادها الاقتصاد الريعي، فالاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر دخل واحد، وعادة ما يكون هذا المصدر مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى وسائل و أدوات وطرق صعبة لاستخراجه و ،عادة ما يكون هذا المصدر بيد السلطة الحاكمة، التي تكون هي صاحبة الحق الوحيد في استخراجه والتصرف فيه، وللريع مصدران أساسيان، الريع الداخلي والريع الخارجي، فالريع الداخلي هو الريع الذي يعتمد على الخدمات التي تقدمها الدولة لخدمة القطاعات الأخرى، فقد تحول هذا القطاع في بعض الدول إلى قطاع مستقل قائم بذاته ويشكل المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للدولة أمّا الريع الخارجي، فيكون باعتماد الدّولة على مادة مستخرجة كالنفط والغاز والمعادن الطبيعية والثروات المعدنية، أو اعتمادها على ممر تجاري يمر عبرها، أو من منطقة سياحية مهمة موجودة عندها، أو المساعدات الخارجية أو تحويل العملات المغتربين والذين يعملون في دول أخرى إذ ،يتميز الريع بأنه مصدر دخل للدولة مضمون على المدة البعيدة، ومصدر سهل لأنَّه لا يحتاج للعمل للإتيان به.

يعتبر الإقتصاد الريعي خطيراً على الدولة، فعندما تعتمد دولة في جزء كبير من إيراداتها على مورد محدد، فإنَّها بذلك تضع نفسها تحت سطوة المتغيرات الخارجية، فيرتبط مصيرها الاقتصادي بأي عامل من شأنه أن يؤثر على نسبة الطلب على هذه المادة. فإذا قلت نسبة الطلب العالمي على مادة محددة فإن الدولة المنتجة والمصدرة لهذه المادة سوف تتضرر اقتصادياً، فالاقتصاد الريعي ببساطة هو اقتصاد .

مقدمة:

كما أنّ الإقتصاد الريعي ينشئ الطبقية في المجتمع، فالسلطة الحاكمة في الغالب هي المتحكمة في هذا المصدر، وبالتالي تتقارب الفجوة بين الأسر وتتباعد في ظل قربها وابتعادها عن السلطة الحاكمة. أو أن المجتمع يدخل في مرحلة

مقدمة:

الدعة والاستكانة فتنعدم الحوافز للتطوير والتحسين لديه نظراً لأنَّ أفراده يستطيعون الكسب المادي بأبسط الطرق والوسائل .كما أنّ من أشد السلبيات في دول الإقتصاد الريعي هي ظهور الدكتاتوريات، وذلك بسبب تسلط الحاكم في هذه الدول على مصدر الدخل، مما يؤدي إلى غياب الديمقراطية والعدل والمساواة وتفشي أمراض المجتمع كالفقر والبطالة والفساد وعدم تكافؤ الفرص والمحسوبية والواسطة وغيرها من التشوهات المجتمعية.

و سننطلق في دراستنا بطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

أولا : اشكـاليـــة الدراسة

إلى أي مدى أثر الإقتصاد الريعي على المسار التنموي الإقتصادي في الجزائر ؟

ولكي نصل إلى لبّ الموضوع لابد من الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالريع الإقتصادي وماهو دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر؟
- ما هو واقع الريع و اثره على الاقتصاد العربي ؟ الجزائر نموذجا؟
- ماهي السياسية المتبعة من طرف الجزائر لانعاش اقتصادها؟

ثانيا : فـرضيـــات البحـــث

1) يملك البترول حصة كبيرة من مزيج الطاقة الحالي وعدم قدرة بدائله على منافسته في المستقبل المنظور.
2) تعتمد معظم الدول العربية في إقتصادها على مداخيل البترول بصفة كبيرة.
3) تتأثر الدول العربية الريعية بتقلبات السوق البترولية العالمية .
4) إرتباط برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر بمدى إرتفاع وانخفاض أسعار البترول؟

مقدمة:

ثالثا : حـدود الدراســة

يمكن تقسيمها إلى حدود مكانية وأخرى زمانية وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الدول العربية عامة و الدولة الجزائرية خاصة ، أما الحدود الزمانية فسيتم اعتماد الفترة من 2001 إلى حدود 2014 وذلك عبر التركيز على الريع و تقلبات أسعار البترول و السياسات التنموية المتبعة في الجزائر المنفذة أو الجاري تنفيذها، والممتدة على طول الفترة السابقة.

رابعا : أهميـة الدراسة

ونظرا لأهمية هذه الدراسة وطنيا و عربيا و إقليميا و دوليا فإن الموضوع إضافة لذلك يفرض نفسه بقوة على الساحة الإعلامية و الأكاديمية في الوقت الحالي خاصة بعد الربيع العربي و الحروب على العراق ،ليبيا،سوريا و غيرها و تدني أسعار البترول إلى ادني دراجته و الأزمة الراهنة التي تهدد الاقتصاد الجزائري خاصة بعد سياسة التقشف المنتهجة ، ارتأينا إلى إن ندرس قصية الاقتصاد الريعي و ما ترتب عنه على المسار التنموي و أخذنا على ذلك دراسة حالة الجزائر من سنة 2001 إلى 2014..

خامسا : أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

- إعطاء القارئ نبذة أو على الأقل فكرة حول الاقتصاد الريعي و التنمية الاقتصادية.
- التحسيس بمخاطر الاعتماد على الدخول الريعية.
- –ابراز الاثر الناجم عن التقلبات في اسعار البترول.
- توضيح حول خصائص اقتصاد الجزائر.
- الوقوف على السياسات التنموية في الجزائر.

مقدمة:

سادسا : صعوبات الدراسة

- طبيعة الموضوع و التي تعتبر في حد ذاتها تحديا صعبا على الباحث .
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بمجال البحث خصوصا في الجامعات الجزائرية.
- قلة المراجع الأكاديمية المتعلقة بالجانب الاقتصادي.
- ضيق الوقت في إنجاز المذكرة.

سابعا : المنهج المتبع

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، ستعتمد الدراسة على المناهج التالية:

منهج دراسة حالة: الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات التي تدرس المشكلة وهذا أثناء التطرق إلى المفاهيم و المعطيات و الإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الريعي و أثره على المسار التنموي.

المنهج الوصفي : وهذا لوصف الظاهرة محل الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة عنها وهذا ما يتيحه المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الظاهرة كما و كيفا.

ثامنا : أدبيات الدراسة

هناك مواضيع ودراسات، تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو درست أحد متغيرات بحثنا:

* عصماني مختار /دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) -مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير .جامعة سطيف سنة 2014/2013 .وهو يوضع النمو الاقتصادي المستدام على رأس الأهداف الاقتصادية، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، حيث يعتبر النمو الاقتصادي المستدام

مقدمة:

معينا على تحقيق أهداف التنمية من مكافحة الفقر، توفير فرص العمل، زيادة الدخول و المساعدة في توفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم، فقد أصبح يعبر عن العملية التنموية برمتها.

والجزائر كغيرها من الدول، بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار، قصد الوصول الى تحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي .

*عبادة عبد الرؤوف :محددات سعر النفط منظمة أوبك و اثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر.دراسة تحليلة و قياسية 1970-2008.مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجيستير /جامعة ورقلة سنة 2010-2011

وتهدف هذه الى محددات سعر النفط منظمة اوبيك و تاثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر ، معرفة المتغيرات الاساسية التي تؤثر في تحديد سعر نفط هذه المنظمة ، و باعتبار الجزائر احد اعضاء هذه المنظمة ارتأينا النظر في ما مدى تاثير هذا السعر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

* مشدن وهيبة /أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003/مذكرة تخرج لجامع الجزائر سنة 2004-2005 و التي اعطتنا المامة على التغيرات في اسعر البترول و أوقفتنا على الاثار الناجمة على هذه التغيرات.

تاسعا : مبررات إختيار الموضوع

المبررات الذاتية: تتبع أساسا من خلال الإدراك بأن الجدية و الجدة في طرح الموضوع تفرض علينا تجاوز المواضيع الكلاسيكية التي تم التطرق إليها من قبل تلك المواضيع التي أشبعت كتابة ولم تعد تتسع للمزيد لأن تناولها لم يعد يضيف شيئاً ، واهتمامنا بالموضوع كونه يمس الإقتصاد الوطني الجزائري .

المبررات الموضوعية: فتتمثل في كون الموضوع يدخل في صميم الدراسات التي يتعين الخوض فيها والتي تثار حولها الكثير من التساؤلات و الإشكاليات التي تقتضي التصدي لها و الإجابة عنها .

مقدمة:

تاسعا : تقسيم الدراسة

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة و للإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

حيث استعرضنا في الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي للاقتصاد الريعي و التنمية الاقتصادية، وشمل هذا الفصل على ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى المجال النظري للاقتصاد الريعي ،أما المبحث الثاني فتكلمنا على ظاهرة الريع و الاقتصاد العربي و المبحث الثالث فقد خصص للتنمية الاقتصادية من مفاهيم و أهداف و استراتيجيات و معوقات..

أما الفصل الثاني فكان خصائص اقتصاد الجزائر و أهم السياسات التنموية المتبعة ..انقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث : المبحث الأول و تناول أثر التقلبات في أسعار البترول على الاقتصاد العربي و المبحث الثاني ألمّ بخصائص الاقتصاد الجزائري و الاعتماد على المحروقات و المبحث الثالث كان للسياسات التنموية في الجزائر.

مقدمة:

تمهيد:

كثر الجدل حول معنى الاقتصاد الريعي وتأثيره على بنيان الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساس في دخلها القومي هذا من منظور المفهوم ... أما المنظور الآخر فهو ذلك المتعلق في الآثار السلوكية على المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع ... ثم ماذا تكون عليه الدولة وكيف تدار .. وما مفهوم العلاقة بين السلطة والمواطن في ظل هذا الاقتصاد المسئول تماماً عن التغيير الجذري الذي طرأ على مواطني البلدان التي تعتمد على الريع في اقتصاداتها وهذه هي الإشكالية ... فقد تغيرت السلوكيات وتبدلت منظومة القيم .. المجتمع الريعي هش سهل الانهيار حيث يراه الاقتصاديون نظاماً اقتصادياً استثنائياً لا يدوم طويلاً وهو يمثل حالة من حالات التسيد والتملك بين شعب ورعية وحكومات تمتلك الريع ومن ثم تمتلك الرعية ويرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو مصدر نكبة العرب الذين يعتمدون عليه . فما هو الاقتصاد الريعي ؟

المبحث الأول :المجال النظري للاقتصاد الريعي :

المطلب الأول : مفهوم الريع الاقتصادي

الريـــع : هو الثمن الذي يدفع لقاء خدمات أي عامل من عوامل الانتاج يكون عرضه ثابتا خلال فترة زمنية ، و غالبا ما تستعمل كلمة ريع بثمن خدمات الارض لان الارض هي اكثر العناصر انتاجية الى كون عرضها ثابتا .

و قد عرف الفـرد مارشال الريع نسبة لكل عوامل الانتاج فانه الفائض الاقتصادي الذي يعطيه كل فائض انتاج حينما يكون عرضه عديم المرونة بالنسبة للطلب عليه خلال فترة الاجل القصير [1]

[1] توفيق سعيد بيضون ، " **الاقتصاد السياسي الحديث** " ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع .الطبعة 3، سنة 1414هـ ،ص201.

كما انطلق ماركس في تحليل مفهوم الريع من واقع الانتاج الراسمالي فالزراعة عنده مثلها مثل الصناعة تخضع لنظام الانتاج الراسمالي ومادام الامر ان هناك مبلغا مدفوعا من المزارع الى المالك العقاري مقابل استغلال ارضه . هذا المبلغ المدفوع يسمى ريعا سواءا كان مدفوعا في اراضي زراعية او اراضي بناء او مناجم او مصانع ..... الخ و يرة ماركس ان الارض ليست انتاج عمل ومن تم ليست لها قيمة , ولكن بالرعم من ذلك فان الارض في النظام الراسمالي ثمن شانها شان السلع الاخرى , فمع التوسع في غير الزراعة معتمدا على المنتجات الزراعية تزيد قدرة الملكية العقارية [1] . بفضل احتكارها للتربة و هو ما يزيد الريع و يرفع ثمن الارض الذي هو في الحقيقة ليس ثمنا لشراء و انـــما ثمن لشراء الريع الذي يحصل عليه من يحتكر ملكية الارض على مدار عدة سنوات و عند كارل ماكس فان كل ريع عقاري هو فائض من القيمة و الريع وفقا لدلك هو شكل خاص لفائض القيمة أي هو الربح الفائض بمعنى هو ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتمثل في فائض القيمة و ملكية القوى الطبيعية (الأرض , مساقط المياه)

نظرية الريع : لقد أشار ابن خلدون إلى ظاهرة الريع بكثير من التوسع إلا ان ريكاردو هو اول من وضع تحليلا لمردود الارض , ذلك انه اعاد ريع الارض الى صفتين رئيسيتين[2] :

الاولى : ان قوى الارض هي قوى ذاتية لاتهلك و لذلك فقد اعتبر ان الريع ينشأ اساسا من هده القوى

الثانية : هي ان الارض الزراعية محدودة العرض نتيجة لعدة عوامل طبيعية , و عليه فان ارتفاع ريع الارض بشكل انعكاسا للطبيعة.

---

[1] ماركس و مفهوم الريع، من موقع http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_8738_446.pdf تم تصفح الموقع يوم 2015/07/29

[2] توفيق سعيد بيضون ، مرجع سابق ، ص218

حيث قام ريكاردو بمناقشة موضوع الريع في بداية القرن التاسع عشر في فترة ادى فيها الضغط السكاني , الذي اثارته عملية تراكم راس المال و حروب نابليون الى ارتفاع اسعار المواد الزراعية و خاصة القمح و زيادة الرع العقاري[1].

و يعود نشوء الريع حسب ريكاردو لسببين:

أ. **ريع الندرة** :وهو الريع الذي ينشأ ندرة الارض الزراعية و صعوبة زيادة عرضها

ب. **الريع التفاضلي** : و هو الذي ينشأ نتيجة لتوافر فوارق في الخصوبة التي تتصف بها الارض الزراعية من جهة او بالنسبة لموقعها من جهة اخرى انطلاق من نظرية ريكاردو يمكن التركيز على مايلي :

اولا : الاختلاف في الخصوبة

تتميز الاراضي الزرؤاعية بانها على درجات متفاوتة من الخصوبة اي انها لا تنتج كميات منساوية من المحاصيل , اذا ما استخدمنا حجما معينا من عوامل الانتاج الاخرى , و هذا يعني انه توجد اراضي اخرى خصبة تنتج محاصيا وفيرة و الارض اقل خصوبة لا تعطي كمية متماثلة من المحاصيل التي تعطيها الاراضي الخصبة .

و لقد ارجع ريكاردو ظهور الريع و زيادته التدريجية الى الزيادة المستمرة في الطلب على المحاصيل الغدائية نتيجة للتزايد السكاني مما يؤدي الى التوسع في استغلال الاراضي الاقل خصوبة لم تكن هناك حاجة الى زراعتها قبل زيادة الطلب الناجم عن زيادة السكان ودلك نظرا لاتفاع كلفة الانتاج

لقد بنى **ريكاردو** بحته على تناقض ناتج او قانون الغلة المتناقضة الذي يمكن تعريفه كما اشار الى ذلك **روبن تورغو** بما يلي "عندما تقترب الارض من انتاج كل ما تستطيع انتاجه فان مقادير كبيرة من الاموال فيها

[1] محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي . تاريخ علم الاقتصاد السياسي الاقتصاد السياسي و راسمالية الاقتصد السياسي و الراسمالية** ، الجزء1، اساسيات المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، الطبعة 6 ،ص414.

لا يزيد الانتاج الا بنسبة ضئيلة "اي بتعبير اخر في حال توافر عاملان من عوامل الانتاج و كان مقدار احدهما ثابتا هناك الارض و مقدار اخر متغيرا اي العمل او راس مال او كلاهما – فان زيادة العامل المتغير بوحدات متساوية تؤدي بعد حين الى تناقض الناتج المتوسط و الحدي

مما يتقدم يتبين ان الريع هو الفائض في فرق التكاليف الضرورية في انتاج حجم معين من المحاصيل اي انه تعتبر عنصرا من عناصر تكاليف الانتاج و عليه فلا يحتسب في تحديد الثمن بل على العكس من ذلك . لان ارتفاعه او انخفاضه يعود الى ارتفاع او انخفاض الثمن التي تباع به الاوحدة من السلعة المنتجة [1]

ثانيا : الاختلاف في الموقع : ان التباين في موقع الارض ينجم الريع التفاضلية ذلك ان الارض القريبة من المدن او طرق المواصلات كالموانئ ليست كالاراضي البعيدة عنها و الاختلاف في الموقع يهيء لبعض الاراضي ميزة الحصول على ريع يزيد عن دلك الذي تحصل عليه سواها لذلك فان الريع الناتج عن الموقع هو ايضا هو ايضا ريع تفاضلي مصدره اختلاف موقع الاراضي [2]

و لتوضيح ذلك , لنفترض ان الاراضي المحيطة بمدينة معينة (حيث تسوق فيه منتجات هده الاراضي) , متساوية من حيث الخصوبة و لكنها تختلف من حيث قربها من المدينة و عليه لا بد ان تختلف التكاليف التي يتحملها المزارعون لنقل محاصيلهم الى السوق و من هنا يتضح ان اثمان المحاصيل الواردة من الاراضي البعيدة ستكون اكثر من اثمان المحاصيل الواردة من الاراضي القريبة من المدينة و هذا الفارق في تكاليف النقل يؤدي الى ظهور تفاضلي ناتج عن اختلاف الموقع.

أما الريع في المدن فإن الفروقات فيه ابرز من تلك المتوافرة في المناطق الزراعية لأن الفروقات الريع المبينة على اختلافات الموقع تفوق الفروقات المبينةعلى اختلاف خصوبة التربة ،ذلك ان اراضي البناء تتمتع بمايا كبيرة

[1] توفيق سعيد بيضون . مرجع سابق ص 219 _220 .

[2] المرجع نفسه، ص 220.

من حيث الموقع بحيث تشتد الغبة عليها للاغراض التجارية ،فإذا تجاوزنا مركز المدينة أخذت أثمان الاراضي في الانخفاض بشكل ملحوظ ،و ذلك لان الارض هي اقل ندرة من هي عليه في مركز المدينة.

و انطلاقا من نظرية ريكارد و للريع التي تقرر حقيقة واقعة و هي ان الاراضي الاكثر خصوبة تحصل على ريع اكبر من الاراضي الاقل خصوبة فقد اقترح كل من ستوارت ميل و ليون فالراس مصادر الريع بوسائل مختلفة.

- إما بفرض ضريبة على الريع.
- إما بمصادرة الاراضي الزراعية.
- إما بشراء الاراضي الزراعية من قبل السلطة.

مفهوم الاقتصاد الريعي :

يرى الدكتور غسان ابراهيم أن الاقتصاد الريعي المعاصر يتخذ شكل اقتصاد الخدمات أو ما بات يعرف بالاقتصاد الافتراضي ، النقيض للاقتصاد الانتاجي الذي يعد القاعدة المادية التي تتحرك عليها كل الظواهر الريعية مضيفا في محاضراته (الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا) بأن الريع هو الفارق الكبير الغير مبرر اقتصاديا بين سعر التكلفة و سعر البيع القائم على غياب الجهد و التعب و المشقة فهو اقتصادا من داخل المستهلك الأخير و بالتالي القصد به ان نعطي امتيازات اقتصادية للاشخاص دون جهد أو عمل يستحق ذلك أي امتيازات مجانية مثلا:

- رخصة صيد دون مقابل للدولة.
- هيبات لاشخاص أو جماعات لكونهم ينتمون الى قبيلة معينة.

- امتيازات المستثمرين غير مبررة[1].

فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في ادامة انشطته على الايرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية و تكون تلك الانشطة انشطة مستوهمة لانها لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد وهنا يمكن تحديد المزايا الناشئة لمؤسسات السلطة من الاقتصاد الريعي في ثلاث :

المزايا السياسية:وهي متعلقة بتوزيع المناصب السياسية و مواقع العمل ليس على اساس الكفاءة في العمل بل على على أساس الولاء للسلطة

المزايا الاقتصادية:و هي المزايا الاقتصادية الناتجة من الحصول على الارباح عن طريق تقديم تسهيلات تجارية عامة و اتفاقيات خاصة التي يتمتع بها حماة السلطة و مريديها[2].

المزايا المعلوماتية : و هي ميزة الحصول على المعلومات الاقتصادية او السياسية القيمة منها لاغراض شخصية او لمجموعة او لحزب معين .

الدولة الريعية : هي تلك الدولة التي تعتمد في ايراداتها المالية على الموارد الطبيعية و على ما يخرج من الاراضي او تعتمد عليها بنسبة كبيرة بمعنى ان النشاط الاقتصادي لا يوجد فيه، او يوجد بشكل هامشي عمليات اقتصادية انتاجية الدولة و الموارد التي تغني حياة الدولة و المجتمع لا تعتمد على الضرائب انما على ايرادات الرياء، و تمتاز معظم تلك الدول بكنوها ذات مستوى رفاه (دولة الرفاهية) و ذات نظم اقتصادية يطلق عليها اسم راسمالية الدولة ،فالدولة عادة تكون قوية و

---

[1] زغيب شهرزاد ، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد www.profvb.com التصفح الموقع يوم تم2015/08/25

[2] .سلام جبار شهاب.**الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجا) من الموقع** https://www.gulfpolieies.com/index.php تم تصفح الموقع يوم : 2015/08/26.

مسيطرة طالما ان احتياج الدولة للشعب في تغذية احتيجاتها من راس المال عبر الضرائب او ايرادات الخدمات هو في ادنى مستوى، فالحكومة تكون مسيطرة على كل مصادر الثروة.[1]

المطلب الثاني : أنواع الريوع الاقتصادية :

أ – **الأنواع الخارجية :**

1) **ريع النفط والغاز** : يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلاً ريعياً بامتياز. إذْ هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما. وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصّاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما. وقد يُبرّر ذلك الفارق 5يكون تلك الثروة ناضبة لا محالة، عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تجديد مصدرها. إلاّ أنّه، ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإنّ هذا الأخير يتضمّن ريعاً اقتصادياً بامتياز.

2) **ريع المعادن** : يُعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلاً ريعياً، وإن كان حجمه أقلّ، نسبياً، من حجم الريع النفطي أو الغازي .ويتمثّل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن، في أنّ الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن .ويتشكّل الريع المعدني نتيجة تفوّق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكلٍ كبير.[2]

3) **ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية** :يُعتبر الدخل الناجم عن بعض الممّرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البرّي والحديدي، دخلاً ريعياً، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها .

---

[1] سلام جبار شهاب ،**مرجع سابق**.

[2] سلام جبار شهاب، مرجع نفسه.

4) **ريع السياحة** :يُعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية بما يمكّن الدولة من الحصول على دخلٍ مرتفع، دخلاً ريعياً. هنا، يُعتبر حق السيادة للدولة مفهوماً أساسياً لفهم كيفية تشكّل الريع .كما إنّ شبكة المرافق السياحية تدرُّ ريعاً اقتصادياً يفوق قيمة الاستثمارات والجهد المبذول فيها.

5) **ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج** :تشكّل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية. والدول المستقبلة لتلك التحويلات لا تبذل أيّ مجهود لجني ذلك الدخل .[1]

6) **ريع المساعدات الخارجية** :يتلقّى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دولٍ أخرى ومن بعض المؤسّسات الدولية حيث تشكّل جزءاً مهماً من موازنات الدول المستفيدة. ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعاً من الريع الاقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة. وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معيّنة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول[2] .

ب – **الأنواع الداخلية:**

1) **ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة** : يشكّل التدخل الاقتصادي للدولة عنصراً أساسياً بل وحاسماً في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية؛ سواءٌ أكان بشكلٍ مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكلٍ غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدّد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي. وينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام .والسيادة يمكن نقلها إلى

[1] جورج قرم ،**في نقد الاقتصاد الريعي العربي**.مركز دراسات الوحدة العربي. طبعة 1، بيروت،2011، ص 18.

[2] غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية،مقال من موقع :
http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf، تم تصفح الموقع يوم : 2015/08/24.

الفعاليات الاقتصادية الخاصّة عبر التأجير أو الاستثمار أو المشاركة وغيرها. وينجم الريع في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود كبيرة أو تكاليف استثمارية باهظة .

2) **المضاربات المالية** :يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة، أكثر ما يمكن، في ظاهرة المضاربات،خاصة المضاربات المالية .ويكمن السبب الأساسي لذلك في أنّ عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع. وهذا الأخير ، ودون مجهود، يُعتبر المحرّك الأساسي للمضاربة. وتعتبر أكثرية المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرتهم إمكانية الربح السريع والمجزي دون بذل أيّ مجهود عقلي أو جسدي .ويُسهم النظام المالي، بشكلٍ عام، والمؤسسات المالية، بشكلٍ خاص، في إشعال نار المضاربة عبر إمداد المضاربين بسيولةٍ لقاء فوائد منخفضة. فضلاً عن الغياب، المقصود أو غير المقصود لأنظمة الرقابة والتشريعات الحكومية. كما أنّ هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة عبر إنشاء صناديق مالية تُعرف بـ «الصناديق السيادية» حيث تؤمّن الدخول للأجيال القادمة من خلال توظيف أموال هذه الصناديق، بشكلٍ أساسي، في السندات والأوراق المالية، في الأسواق المالية الأجنبية .وقد تعمد بعض الحكومات إلى خلق نوعٍ من الريع المالي عبر إصدار سندات خزينة مقرونة بفوائد عالية جدّاً غير مسوّغة اقتصادياً، ممّا يجعل الديّن العام؛ عندئذٍ، مصدراً أو مولّداً لريع مضمون ومكفول لحاملي تلك السندات ودون أن يُرافق ذلك أيّ مجهود إنتاجي. وغالباً ما يكون مالكو تلك السندات من المصارف المحلية والأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تسويقها.

3) **تشكّل المضاربات العقارية** :تاريخياً، أَسَّست المضاربات العقارية وسبقت المضاربات المالية كمصدر لريع مزدوج: ريعٌ ناجم عن الإيجار المتصاعد وريعٌ ناجم عن ارتفاع أسعار العقارات، وممّا قد يصيب الاستثمار الإنتاجي بطعناتٍ قاتلة[1].

ريع الخدمات : تُصنّف القطاعات الاقتصادية، تاريخياً، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول: الزراعة، والقطاع الثاني: الصناعة، والقطاع الثالث: الخدمات، والذي يتمثّل دوره أو وظيفته في الأصل، في خدمة القطاعيْن السابقيْن الإنتاجييْن .ولكن، نتيجة التطوّر الاقتصادي، أصبح قطاع الخدمات خاصّةً قطاع التجارة، قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته، أيّ متجاوزاً بذلك الخدمة المعهودة المباشرة للقطاعيْن الأولييْن وكلّما كانت العلاقة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير مباشرة أيّ بدون وسيط، كلّما تقلّص الريع، وقد ينعدم، وكلّما كانت تلك العلاقة غير مباشرة أيّ بوجود وسيط، كلّما تزايد الريع وتجلّى في امتلاك الوسيط للفارق بين سعر الخدمة أو المنتج وسعر المستهلك الأخير .ذلك الفارق في السعر يمثّل، حصراً، نوعاً من الريع، لأنّه ربح تحقّق دون مجهود متعلّق بخلق قيمة مضافة جديدة. وإذا غاب الوسيط اختفى الريع. إذن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة.

[1] عبد السلام أديب، **تاريخ –اقتصاد الريع– في المغرب**،من موقع الحوار المتمدن–العدد: 3911، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347 ، يوم : 2015/09/01.

وتحكّمه في السعر هو الذي يولّد ريع الخدمة .كذلك الأمر، تماماً، بالنسبة إلى المؤسّسات المالية والأسواق التابعة لها. إذْ تمثَّل دورها، في البداية، في القيام بالوساطة الضرورية بين المدّخر وصاحب المشروع المحتاج إلى تمويل وكذلك، أيضاً، تمثّلت الوظيفة الأولى والأساسية للبورصة في تأمين رأس المال للمشروعات الجديدة. إلاّ أنّه مع التطوّر الاقتصادي والمالي أصبحت البورصات مصدراً لريعٍ مالٍي هائلٍ بفضل أسعار المضاربات العالية[1]

المطلب الثالث : مكونات الاقتصاد الريعي

اعتادت الاقتصادات العربية ،خاصة تلك التي لم تتمتع بريع نفطي كبير ،الاعتماد على تطوير السياحة معتمدة ايضا في هذا المجال على اساس ريعي ،أي وجود اثار مهمة للغاية في تاريخ بشرية مثل الاثارات الفرعونية او الرومانية او الاسلامية، بالاضافة الى المناخ الرائع و جمال شاطئ البحر الابيض المتوسط أو البحر الاحمر التي اصبحت تجلب ملايين السياح من دول الشمال.

و استكمالا لموجز الاعتماد المتزايد للاقتصادات العربية على مصادر ريعية طبيعية لابد من تعداد اهم مصادرها:

-ريع المواد الاولية المنجمية و الزراعية: لقد عم هذا النوع من الريع عددا كبيرا جدا من الاقتصادات العربية و البعض منها اصبح يعتمد كليا على الريع النفطي (دول مجلس التعاون الخليجي،العراق،ليبيا ،الجزائر بالاضافة الى مصر و سوريا جزئيا) مع الاشارة الى استغلال مناجم الفوسفات في كل من المغرب و الاردن أما فيما يختص بالمصادر الزراعية فقد لعب ال قطن و ما يزال يلعب دورا كبيرا في اقتصادات مصر و السودان و سوريا.

[1] غسان إبراهيم ، المرجع السابق ،http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf، تم تصفح الموقع يوم : 2015/09/02.

-ريع طرق التجارة العالمية : و يعطى مثالا على ذلك ايرادات قناة السويس مع التذكير بان تاميم القناة عام 1956 ادى الى هجوم ثلاثي شرس على مصر من قبل انجلترا و فرنسا و اسرائيل.

-ريع تمثل الشركات المتحددة الجنسية : من قبل بعض الفعاليات العربية التي تجني عمولات بمعدلات خارقة على العقود التي تحصل عليها من الدول العربية بسبب النفوذ السياسي لممثليها المحليين و كما هو معلوم يشارك بعض المسؤولين السياسيين و الاداريين الفعاليا في العمولة[1].

- التزايد المتواصل للريع العقاري الناتج من عوامل عدة :ومنها بشكل اساسي الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني من جهة و تراكم الثروات هائلة من جراء مصادر الريوع الاخرى ،بما زاد من الطلب على المساكن الفخمة في كل العواصم العربية و مدنها السياحية(كالاسكندرية و بيروت و دمشق و طنجة و الدار البيضاء ....)، ومن الجدير بالملاحظة ان معدلات الارباح في القطاع العقاري اصبحت خارقة لا يضاهيها اي نوع من انواع الاستثمار في نشاطات انتاجية الا نشاطات الصناعات الخفيفة المبنية على الاستراد من الخارج للسلع و تغليفها و تسويقها محليا.

-ريع المساعادات الخارجية: ما يزال من الخمسينيات من القرن الماضي مصدرا هاما من مصادر الريوع اذ اصبحت بعض الحكومات العربي تتجار بمواقفها السياسية و العسكرية في النظام الاقيليمي الدولي للحصول على سيل منتظم من المساعدات الملية و العينية، مما يساهم الى جانب مصادر الريوع الاخرى في يمكن ان يسمى" الكسل و السكون الانتاجي"نظر الى تعدد مصادر الريوع.

-التزايد المتواصل لتحويلات المغتربين العرب الى ذويهم في الوطن : و هذه هي ظاهرة ملفة للانتباه لانها تشير بكل وضوح الى قلة فاعلية النشاط الاقتصادي العربي من حيث تامين فرص العمل الكافية و

[1].جورج قرم،**مرجع سابق**،ص 16.17

اللائقة لابناء الوطن العربي الذين يضطرون الى الهجرة و في بعض الاحيان لظروف دراماتيكية عند عبور للتوسط على سفن مكتظة يغرق الكثير منها في وسط البحر و لابد ايضا للاشارة الى استعمال هذه التحويلات اما للاستهلاك و الحفاظ على الحد الادنى من مستويات المعيشة لدى الفئات الفقية و تحسين ظروف السكن و اما للاستثمار في القطاع العقاري لجني المزيد من الايرادات الريعية الطابع عند ما يتعلق الامر بمن يجتي ثروات كبيرة من العرب المغتربين خاصة المقاولين الذين يعلمون في اقطار الخليج ال مصدرة للنفط.[1]

المطلب الرابع : أهمية الريع الاقتصادي

يمكن القول بان ريع الارض يكتسب اهمية تطبيقية كبيرة : حيث انه يفسر الكثير من السلوكيات التي تتصل باستخدمات الاراضي ومن بين هذه التطبيقات أثر الريع في شروط الاستئجار الاراضي و قيمتها ، والقرارات المتصلة بالاستثمار في تطوير لاموارد الارضية وتخصيصها للاستخدمات المختلفة و اثر الريع في الضرائب.

1-**اثر الريع في أجور الاراضي** : يكتسب ريع الارض اهمية في المجالات التي تتصل بتحديد اجور الاراضي (اي الايجار التعاقدي) وبالتالي يمكن القول بأن اجور الاراضي العينية أو النقدية تقارب ريع الارضي النظري غير ان الاجور تتطور مع الوقت بحيث يجري في تطوير نوع من العرف و العادات فالاراضي قد تؤجر على سبيل المشاركة مقابل نصف الناتج أو ثلثه ، أو أي معيار اخر و تستقر هذه النسب بحيث تصبح عادات راسخة يجري التعاقد على اساسها مع ان الظروف قد تكون تغيرت بحيث لم تحدد هذه النسب ملائمة، اي لا تعكس القدرة الفعلية للارض على تقليد الريع ،وقد تكون اكبر او اقل منها و لذلك لا تنصف المستأجر و

[1] جورج قرم .مرجع سابق، ص ص 18-19

لذلك يصبح من الضروري في ادخال التعديلات اللازمة عليها التي تتطلب ظروف العرض و الطلب لمنتجات الأرض.

ينخفض مقدار الريع الاقتصادي عند توفر فرص العمل للعمال الزراعيين خارج قطاع الزراعة، بحيث تضطر ظروف الطلب المحدود و انخفاض قدرة المساومة للمالكين على عرض اراضيهم مقابل ريع أو ايجار متدن تماما كما يحدث عند انخفاض الطلب على الشقق المعروضة للايجار ،ويضطر المالكون لخفض أجور شققهم حتى يتمكنون من تأجيرها و بالعكس يرتفع مقدار الريع الاقتصادي عندما تقل[1] فرص العمل في السوق للعمال الزراعيين خارج الزراعة و يزيد الطلب على االاراضي لاستقلالها في الزراعة الأمر الذي يرفع من قوة المساومة للمالكين، و تسمح لهم بالحصول على ريع أو اجور عالية للارض أو فائض مرتفع، تماما كما يحدث عند زيادة الطلب على الشقق المعروضة للايجار مما يرفع من قوة المساومة للمالكين لزيادة أجور شققهم.

-**تقدير قيمة الارض** : يكتسب ريع الارض اهمية في تحديد قيمة الاراضي لغايات الشراء أو التعويض و ينظر للارضي و الغايات على ان لها القدرة انتاجية دائمة و بالتالي هناك تدفقات نقدية مستمرة تمثل ريع الارض بينما هناك فترات محدودة للعمر الانتاجي للمباني و الانشاءات في المزرعة و من الطرق المستخدمة في تقدير قيمة الارض تقدير القيمة الحاضرة لريع الارض على مدى عدد من السنوات و تحديد سعر االفائدة السائد في السوق و تكون القيمة الحاضرة اقل من القيمة الاسمية المستقبلية للدخل أو العائد قطرا لاثر الزمن في قيمة النقوذ،كما تتزايد القيمة المستقبلية لقيمة حاضرة تودع في بنك كلما طال المدة الزمنية و زاد سعر الفائدة فانه على العكس من ذلك تتناقص القيمة الحاضرة لقيمة تدفع مستقبلا كلما طالت المدة الزمنية و زاد سعر الفائدة و يسمى هذا سعر الخصم. و عندما تكون الفترة الزمنية غير محدودة حيث يتوقع الحصول على ريع للارض بشكل دائم في المستقبل.

[1] أحمد شكر الرماوي،**اقتصادات الاراضي و استعمالاتها**.جامعة القدس المفتوحة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، 2008،ص 25-26.

3-**تطوير الموارد الارضية:** يوفر تقدير القيمة الحاضرة لريع الارض معيارا للقارارت الاستثمارية التي تتصل بتطوير الموارد الارضية و بالتالي فليس من المتوقع ان يستثمر الحائزون في أراضيهم ما لم تكن القيمة الحاضر المتوقعة لريع ارض اكبر من استثماراتهم في فترة زمنية معينة و بالتالي يجري تقدير القيم الحاضرة لجميع التكاليف باستثناء الأرض و الإيرادات المتوقعة و فق افتراضات معينة حول زيادة أو انخفاض أو ثباتالاسعار للمنتوجات و المدخلات و كميات المدخلات التي تستخدم و الانتاج المتوقع و يمثل الفرق بين القيم الحاضرة للايرادات و التكاليف ريع الارض ،و تسمح هذه التقديرات للمستثمر باتخاذ قراراته حول الاستثماري في تطوير الموارد الارضية على اسس أكثر موضوعية [1]

4-**تخصيص الاراضي للاستخدامات المختلفة:** يقوم الكثير من المنتوجين بتوزيع نشاطاتهم الاناجية للاستفادة من العلاقات التكاملية بين نشاطاتهم و للاختيار بين هذه النشاطات فانه تجري المقارنة بين العائدات أو القدرة على توليد العائد لمختلف النشاطات من خلال الخبرة أو الملاحظة او من خلال احتساب العائد المتوقع أو الريع للارض أو عائد الادارة المتوقع من كل هذه النشاطات و تتغير العائدات المتوقعة نتيجة تغيير ظروف العرض و الطلب و التوسع الحضري نتيجة التطور الاقتصادي، و زيادة السكان وتوفر وسائل النقل الخاصة و طرق المواصلات ، و هذا يتطلب اعادة تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة التجارية و السكنية و الزراعية بشكل مستمر لتحقيق أكبر عائد ممكن.*

[1] أحمد شكر الرماوي.مرجع سابق، ص 28.29.

* القيمة الحاضرة (pv)تساوي ريع الأرض أو متوسط العائد(R) تقسيم نسبة الفائدة()

المبحث الثاني :ظاهرة الريع و الاقتصاد العربي

المطلب الأول :الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية :

1-مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية:

استخدمت فكرة الريع في جميع الأحوال التي يتمتع فيها بعض الأفراد بدخول نتيجة لمزايا طبيعية أو تفضيلية سواء ا في الموقع أو المناخ أو غير ذلك فيؤكد ريكارد و*أن المناجم ش أنها شأن الأرض تولد ريعا لأصحابها، أما اصطلاح الريع بمفهومه الواسع فينصرف إلى كافة أشكال الدخول العائدة إلى هبات الطبيعة وبالتالي فإنه ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات لكن الخلاف بينها يكمن في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها بالمقارنة مع بقية مصادر الدخل الأخرى.

إن الاتجاه الحديث في النظرية الاقتصادية يرى أن إدارة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها يتطلبان استخدام أثمان عناصر الإنتاج ولا يختلف الريع عنها حيث أنه لا يمثل في الاقتصاديات الحديثة سوى بنسبة ضئيلة من التأثير على الناتج الوطني وغالبا ما تكون مؤقتة و إن كان الأمر ليس كذلك دائما خاصة في ظروف معينة مثل التي صاحبت نمو الثروة البترولية حيث يشغل الريع بمعناه التقليدي جزءا مهما في الحياة الاقتصادية ورغم أ ن هذا الاتجاه يميل إلى عدم التمييز بين أثمان عناصر الإنتاج المختلفة وعدم معاملة الريع معاملة خاصة إلا أن الباحثين الاقتصاديين مازالوا متأثرين ب النظرة القديمة له باعتباره نوعا من الدخل غير مبرر و غير مرتبط بدورة الإنتاج، من هنا فإن النظرة إلى أصحاب الريع مازالت تشوبها أشكال من الريبة لأن هذا الدخل غير مكتسب وغير مبرر وتجد هذه النظرية جذورها في القيم الأخلاقية التي تشجع على العمل خاصة مع بروز الروح الرأسمالية وربما باستثناء **مالتوس** فإن الاقتصاديين التقليديين وبعدهم ماركس كانت لهم انتقادات شديدة لظاهرة الريع فهي بالدرجة الأولى حديث عن نمط السلوك الإنتاجي الذي يفتقد النظرة الإنتاجية ويكاد ينعزل عن دورة الإنتاج.

---

*يعتبر ريكاردو من أهم الاقتصاديين التقليديين الذين تحدثوا عن فكرة القيم النسبية و ظاهرة الريع.

2-الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية:

يعتبر المصدر الخارجي للريع في أمرا أساسيا تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي ذلك أن وجود شكل للريع الداخلي المحلي و إن زادت نسبته لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي إذ لابد أن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية بحيث تشارك العناصر الريعية في الاستيلاء على جزء من هذا الناتج المحلي فالريع الداخلي هو في حقيقة الأمر نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات تتمتع ببعض المزايا الخاصة وبالتالي فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون بالضرورة وصفا جزئيا للاقتصاد في مجموعه يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية أما في حالة الريع الخارجي خاصة إذا كان يشكل نسبة مرتفعة من الناتج الوطني فإنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد

الخارجي دون أن يفترض قطاعات إنتاجية محلية مهمة لهذا فإن استخدام اصطلاح الاقتصاد الريعي يشير بشكل رئيسي للأحوال التي يلعب فيها هذا الأخير دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وبخصوص الدولة الريعية فيمكن النظر إليها باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة مرتفعة منه إلى فئة صغيرة تعيد توزيع هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان[11].

المطلب الثاني : الدول العربية الريعية و الشبه ريعية:

1.الدول العربية الريعية :

[1]- عادل حبة ،الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، من موقع الحوار المتمدن ،

ربما كانت الدول العربية الخليجية أفضل تجسيد لفكرة الدولة الريعية فه ي تعتمد في اقتصادها على تصدير البترول الخام بهذا فإنها تعتمد على نوع من الريع الخارجي حيث تمثل إيرادات البترول أكثر من 90 %من إجمالي الصادرات وحوالي النسبة نفسها من إيرادات الميزانية ورغم أن العاملين في هذا 80 %من الناتج المحلي – 3%من مجموع العاملين إلا أن إنتاجه يمثل من 60 القطاع و لا يتجاوز2% ويؤول دخل البترول إلى الدولة مباشرة التي تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع البتر و ل وبين قطاعات الاقتصاد الوطني، هي أيضا تستلم العائدات التي يجري تخصيصها للفروع المختلفة من خلال برامج الإنفاق العام الذي يشكل النسبة الكبرى من الدخل الوطني حيث أن مشروعات البنية الأساسية أخذت الحصة الأكبر منه لسببين رئيسيين:

-مساندة الاستهلاك

-يتمخض عنها أثار سياسية مظهرية واضحة للجمهور العريض

من ناحية أخرى فإن ارتفاع الكثافة الاستيرادية لأنشطة البناء و التشييد قد أدت إلى ضعف روابط التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني نتيجة ضعف آثار المضاعف[1]،على المستوى الكلي حيث اقتصرت آثاره بالنسبة للإنفاق العام على إفساح إمكانات واسعة للربح في قطاعات الإسكان ن ، العقار، التجارة و المال وبالتالي نمو قطاع الخدمات بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية له مع بقية القطاعات الاقتصادية ومن المفيد الإشارة إلى أن الطبيعة الريعية للدول البترولية الحديثة وان وجدت تفسيرها الرئيسي في الظاهرة البترولية فإنها قد استندت في الوقت نفسه إلى أرضية مناسبة من التراث القبلي فالمجتمعات القبلية السابقة كانت تعتمد في أقطاب الولاء من القبائل و العشائر على توزيع العطايا و المنح وجاءت ثروة البترول فأكدت هذا الدور في رداء حديث من دولة الرفاهية التي تقدم للمواطنين المزايا والخدمات.

من هنا نلمس سعي السكان الأصليين لأن يتحولوا إلى فئة من الريعيين الخل ص وقد عرفت دول الخليج مراكز متميزة للمضاربة العقارية و المالية في أسواق الأسهم . الجدير بالذكر أن وجود الاقتصاد الريعي لا يعني عدم وجود

* المضاعف في الاقتصاد الكلي هو المقدار الذي يتغير به الناتج أو الدخل عندما يحصل تغير في الإنفاق المستقل بوحدة واحدة.

قطاعات إنتاجية في الدولة نفسها ويمكن القول بصفة عامة أن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات ريعية وأخرى إنتاجية يقابله تقسيم اجتماعي آخر بين المواطنين و الوافدين حيث يغلب على الوافدين اشتغالهم في القطاعات الإنتاجية في حين يتركز الاقتصاد الريعي في أيدي المواطنين إلا أن غلبة المد الريعي لم تلبث أن انعكست حتى على القطاعات الإنتاجية بشكل أو بآخر نظرا لأهمية المزايا الريعية.

:الريعية شبه العربية الدول

لا يمكن اعتبار الدول العربية الأخرى غير البترولية دولا ريعية بالمعنى المشار إليه سابقا مع ذلك فإن غلبة الظاهرة البترولية على تطور المنطقة العربية لم يلبث أن ألقى بظلاله على الدول غي ر البترولية فالأهمية الإستراتيجية لسلعة البترول في العلاقات الدولية أكسبتها دولة بترولية أو غير بترولية أهمية عالمية تضاعفت بميزة موقعها الاستراتيجي وأصبح هاجس الدول الكبر ى أن تحصل على موطئ قدم في هذه البقعة الحيوية من العا لم ، أفادت هذه الخاصية الإستراتيجية دولا كانت تبدو في الماضي هامشية وبعيدة عن التنافس الدولي كالصومال إذ عرفت المنطقة العربية نوعا من ريع الموقع كما هو الحال بالنسبة لرسوم المرور في قناة السويس في مصر أو أنابيب البترول في سوريا باعتبارها دول عبور كذلك فإن تحويلات العاملين اكتسبت أهمية بالنسبة لموارد الدول العربية غير البترولية من العملات الصعبة وتعتبر اليمن حالة خاصة حيث تحصل من هذا المصدر على ما يقارب 85 %من ناتجها الوطني بالإضافة إلى مصر ، سوريا، تونس ،المغرب و الأردن [1]، إن العناصر الخارجية للدخل ارتفعت نسبته ا بشكل كبير في حالة الدول العربية غير البترولية حيث بلغت حوالي 45 %في مصر مثلا ، معظم هذه الدخول البترولية ترد مباشرة إلى الدولة مما يجعل وضعها – أي الدولة – يقترب من أوضاع الدولة البترولية. إن إضفاء صفة الدول شبه الريعية على هذه الأوضاع الجديدة يبدو مقبولا و مبررا.

1- جورج قرم ، إخراج الدول الريعية من الإقتصاد الريعي ، **مجلة القبس**، أفريل 2010،العدد الرابع ،ص49.

المطلب الثالث :أثر السلوك الريعي على التشكيلة المجتمعية الريعية:

إن أخطر ما يميز العقلية الريعية هو نظرتها الخاصة للعائد خصوصا انفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر فهو لا يعدو أن يكون رزقا أو حظا أو صدفة وليس جزءا من نظام إنتاجي وما يرتبط به من جهد أو مخاطر ة، من هنا يظهر التناقض بين العقلية الريعية و العقلية الإنتاجية ففي الأخيرة العائد هو نتيجة لعمل إنساني منظم وجزاء مقابل الجهد إذ يندرج في تصور متكامل للنظام الإنتاجي. إن مفعول البترول على اقتصاديات البلدان المنتجة له وعلى السلوك الاجتماعي و الاقتصادي فيها من الممكن مقارنته بمفعول المعادن النفيسة على المجتمعين ا لاسباني و البرتغالي في القرن 16 وعلى المجتمع الهولندي في القرنيين 16 و 17 لما اصطلح على تسميته المرض الهولندي **Deseas** فالاقتصاد الريعي يؤدي إلى :

-تشجيع المجتمع على الخمول.

-تشويه دور الدولة : من حيث علاقاتها بالمجتمع المدني و النظام الاقتصادي أي تبعية الدولة الريعية إزاء الخارج وتبعية المجتمع المدني إزاء الدولة الريعية.

-ازدهار القطاع الثالث : بدلا من الانتقال التدريجي من الأنشطة الزراعية إل ى الأنشطة الصناعية و الخدمية فإن نمو قطاع البترول أدى إلى نمو قطاع الخدمات[1].

-تأثر السلوك الاجتماعي و الاقتصادي في الدول العربية غير البترولية بالاقتصاد الريعي فما بين عامي 1974و 1976كان هناك 9 ملايين عربي يتحركون وراء الفرص السانحة في دول البترول.

- .الاستثمارات في المجالات الاستهلاكية و التسلية في بقية الدول العربية عن طريق البحث عن أرباح تسارع فيها دورة رأس المال دون أصول كبيرة وثابتة.

-الانتشار السريع للنزعة الاستهلاكية و تجنيس نمط حياة المستهلك العربي نتيجة لعمليات استيراد البضائع الغربية.

[1] عاشور كتوش، **مرجع سابق** ،ص 66.

-توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية أو المشتقة:بواسطة إعادة التدوير الداخلي للريع البترولي من خلال برامج الإنفاق العام مثل مشروعات البناء التي تولد عمولات وعائد على المضاربات العقارية ،التحويلات أو مدفوعات الرفاه كبرامج شراء الأراضي.

-نشوء تحالف ثلاثي بين الدولة ورجال الأعمال المحليين ودوائر ر أس المال الدولي المالي و البنكي بواسطة إعادة التدوير الخارجي من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية التي تولد أنواع جديدة للدخل الريعي مثل فوائد على الودائع و السندات و الأسهم.

المطلب الرابع : مخاطر الاعتماد على الدخول الريعية:

من أشد تداعيات الاعتماد على الدخول الريعية وضع الاقتصادات تحت رحمة المتغيرات الخارجية والداخلية بمعنى أن أي هزة نصيب حركة التجارة الدولية تنتقل بسرعة إلى اقتصادات الدول الريعية وكثيراً ما تحدث هزات اجتماعية شديدة الوطأة كون أن هذه الاقتصادات رخوة ولا تستند إلى قول إنتاجية صلبة ذلك أن بنية الاقتصادات الريعية هي في واقع بنية غير إنتاجية ... يضاف إلى ذلك أن الاقتصاد الريعي يتميز بدوافع الاستهلاك الترفي لدى المواطنين ويساعد على زيادة الفجوة بين الطبقات بقدر الاقتراب أو الابتعاد عن السلطة وعادة ما تعمل الحكومات التي تعتمد على الدخول الريعية بالإبقاء على موازين القوى على حالها دون العمل على تطويرها بحيث تبقى العلاقات بين الحاكم والمحكوم هي علامات تحكمها .. قدرة من يملك ويعطي .. ومن ينتظر المنح والهبات .. وهذا ينعكس على المجتمعات ويؤدي إلى تعظيم ثقافة الاستكانة على حساب ثقافة التحدي والمطالبة بالحقوق ونرى هذا جلياً في المجتمع العربي الذي يعتمد سكانه على اقتصادات الريع وكيف تسيطر العلاقات الأبوية والعشائرية على العلاقة بين الحكام والمحكومين وفيه تصبح العلاقات الشخصية أعلى وأهم من العلم والفكر والمعرفة والخطير في الأمر أن الاقتصاديات الريعية تبقى وتدوم طالما كان المصدر مستمراً في التدفق [1]. وما زال

[1] عاشور كتوش ،**أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستديمة في الدول العربية النفطية : حالة دول الخليج العربي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر ،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف ،2009-2010، ص 225 .

يملك هو المهيمن والذي يملك في يده العطاء والمنح ويرى الكاتب العراقي فواز الحميد في مقاله المنشور بجريدة الاقتصادية أن الصفة الطاغية على الاقتصاد الريعي هي الفصل بين العمل ومصدر الرزق ومن ثم فإن بيئة الاقتصاد الريعي في الغالب غير إنتاجية ويرى آخرون أن الاقتصاد الريعي يتلاءم مع طبيعة النظم السياسية التي تحكم من خلال فئة أو فئات بعينها تستند على توزيع الريع وفقاً لولاءات الفئة أو كانت تبليه أو عشائرية أو طائفية ... إلخ وهذا النظام الفئوي الذي يتواءم ويتحالف مع الطغيان والاستبداد يوزع الريع وفقاً للقرب من السلطة ومركز إصدار القرار وهو الحادث بعينه في النظم العربية الحكمة خاصة دول الخليج ووفقا للدراسة السابق الإشارة اليها,,آفاق وتحديات الاقتصاد الريعي في العراق,,فان اعتماد أي دولة علي مصدر واحد في دخلها القومي يقلص من الحراك الديموقراطي فيها بل ويصل في كثير من الأحيان الي تقليص المشاركة الديموقراطية بنسبة كبيرة.... وهناك الكثير من السمات التي رصدها المعنيون للاقتصاد الريعي.

- تشويه المؤشرات الاقتصادية من خلال تحويل أغلب الاستمارات إلى قطاع الخدمات
- والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي والتفاخري وشيوع طاهرة المضاربة وبالتالي يوجد فصل وانفصال بين العمل ومردوده.
- انكشاف الاقتصادات الريعية على الخارج وتخضع الدول التي تعتمد على الريع من ضمنها المعونات والمنح للإملاءات والشروط الخارجية والتي عادة ما تكون مجحفة وتخضع الدول للتبعية الاقتصادية والسياسية فضلا عن ذلك فان من أهم مخاطر الانكشاف هو ذلك المتعلق بالتهديدات التي يواجهها الأمن الغذائي والوقائي العربي حيث يتم استيراد ما يربو عن 60% من الاحتياجات الغذائية والدوائية من الخارج.
- محدوديه التطور في مقابل زيادة دخول شرائح اجتماعية بعينها إلى حد التخمة وزيادة معدلات الاكتفاء (أي حجب جزء من الدخول عن الإدخار) ومن ثم ضعف التراكم الرأسمالي وعجز المجتمعات عن إضافة طاقات إنتاجية جديدة

- سيطرة فئة بعينها على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها وإعلاء ثقافة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات على حساب الإنتاج المحلي ومصر صورة لهذا النمط.
- سوء توزيع الدخل القومي وتمركز الثروات في مجموعات قليلة غالباً تحتكر السلطة والثروة بحكم قربها من النخبة الحاكمة وهذه الظاهرة أدت إلى نشوء قطاع خاص طفيلي يعتمد على انتهازية الفرص لتكوين أموال وثروات من مصادر غير مشروعة ويكون الاعتماد من جانب هذه الفئة على علاقات متميزة وتعد مصر قبل ثورة يناير المجيدة نموذجاً لهذه الظاهرة غير الأخلاقية ومن المؤكد وفقا لبعض الاقتصاديين أن من اعقد المشكلات التي تفرزها سياسات الدولة الريعية ظهور أمراض اقتصادية يترتب أو ينشأ عليها خلل اخلاقي واجتماعي ويصبح المجتمع بيئة خصبة لاستشراء الفساد بكل صنوفه[1]. .
- الطبقة السياسية الحاكمة والتي قد تكون من عائلة واحدة تمتد أفقياً وعادة ما تعتمد العلاقات الاجتماعية علي صلة القرابة والمصاهرة كما هو الحال في دول الخليج العربي حيث الحكام من أسر بعينها وهم الذين بيدهم الشأن السياسي والاقتصادي في حين في دولة أخرى لمصر فإن أسرة مبارك وأصهاره و مجموعة قليلة من المقربين له كانت قبل ثورة يناير هي المسيطرة على المال والسلطة وقد أسفر ذلك على اعتماد العلاقات الاجتماعية على القرابة للأسرة والنخبة الحاكمة التي تفرض نفسها في اختيار كبار موظفي الدولة ومساعديهم كما أن الاقتصاد الريعي يقدم عادة الضمانات ضد المساءلة والمحاسبة ويقف إلى جانب الفساد وينشر ثقافة التواكل والخنوع.

ويرى الكاتب العراقي **عادل حبه** في ترجمته لدراسة تحت عنوان الاقتصاد الريعي ومعضلة الديموقراطية للكاتب د. أحمد علوي أن في الدولة الريعية يكون لمن ينبض (يسيطر) على الموارد الريعية العديد من المزايا :

[1] ،مرجع سابق ،ص 228.عاشور كتوش

مزايا اقتصادية: الناتجة عن الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات لتصاريح الاستيراد والتصدير وما شابه ذلك

مزايا سياسية: المتمثلة في توزيع المناصب السياسية ومواقع السلطة على أساس الولاء للحاكم وليس على معيار الكفاءة

مزايا معلوماتية: وهي تتمثل في إمكانية الحصول على المعلومات الهامة سياسة ام اقتصاد والاستفادة منها لأغراض شخصية أو لحساب شخص معين أو فئة بعينها .

ومن شأن التمتع بهذه المزايا أن يؤدي إلى زيادة كلفة التوظيفات الرأسمالية والتعاملات والنشاطات الاقتصادية إضافة إلى تقليل إمكانية التنبؤات الاقتصادية وتلحق ضرراً بسياسات التشجيع والحماية الاقتصادية وتمنع التنمية المستدامة ويضاف إلى هذه المزايا بالنسبة لمجاميع معينة فإنها تؤدي إلى اضعاف ثقة الرأي العام بقدرة الدولة وإرادتها السياسية وتراجع اعتماد الرأي العام علي الحكومة وقبول ا لمجتمع به كما تتراجع مزية الاعتماد على الريع الذي تحصل عليه الدولة وتتقوى بنية التبعية الريعية وآلية فرض القمع وآلية التحديث إذن فهذه الأوضاع الثلاثة تعني التبعية الدخول غير الضريبية وغير المنتجة ، وأن التحديث وتمركز الدخول بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة المتنفعين.

وينتج عن التبعية الريعية مجموعة من الاثار: الأثر الضريبي وأثر الأنفاق وأثر تشكل القوى الاجتماعية ..بما يعني تكوين قوي ضغط موالية.

المبحث الثالث: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

المطلب الاول : التنمية الاقتصادية و مفهومها :

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية مند الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجدرية في مجتمع معين بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن لتحسين التـزايد في نوعية الحياة لكل افراده .

و يعرف سعد الدين ابراهيم التنمية بانها " انبثاق و نمو كل الامكانيات و الطاقات في كيان معين في شكل كامل ومتوازن , سواء كان هذا الكيان فرد او جماعة او مجتمع" [1]

ظل مفهوم التنمية فترة طويلة يقصد به التنمية الاقتصادية حيث انه كان يفهم من هذا المصطلح العناية بالعوامل الاقتصادية حينا انه اذا تحسن الوضع الاقتصادي تحسنت بقية الاوضاع لكن مع مرور الزمن تبين خطأ هذا المنهج [2] و لهذا على مدى العقدين الماضيين حققت بلدان كثيرة تقدما كبيرا في نهضة واسعة الافاق غير ان مجموعة من البلدان تفوقت في انجازاتها , اذ لم تكتفي برفع مستوى الدخل القومي فحسب بل حققت تحسنا في الاداء في المؤشرات الاجتماعية كالصحة و التعليم .

إن مصطلح التنمية عموما سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية يقول عنها البروفسور كيم . الاستاد بجامعة كارولين الأمريكية لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلا التنمية . فلدينا كلها لازالت متخلفة

---

[1] المفاهيم الاساسية للتنمية و المدن الجديدةمن الموقع : http://cpas-egyat.com/pdf/baher/dr/002 تم تصفح الموقع يوم :15-09-2015.

[2] حبابة عبد الله.**تطور نظريات و استراتيجيات .التنمية الاقتصادية**،كلية العلوم االقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة مسيلة،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2014 ،ص17.

طالما التنمية هي وضع مثالي و بتالي فمصطلح مجتمع نام – مصطلح خاطئ فالمجتمعات يمكن ان تقارن ببعض بما يتعلق بالمتغيرات و الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية , و على اساس هده المرونة يمكن تسميتها على مجتمعات اكثر او اقل تقدما في عملية التنمية.

فالتنمية هي خروج من التوازن يحدث جهد المنظمين الدين يساهمون في ادخال اعتبارات تنظيم الصناعة او استخدام اساليب جديدة للانتاج او فتح اسواق , غير ان التنمية لم تتعدى كونها نموا اقتصاديا بحتا [1]

و يعد نموذج **والت روستو** ROSTOW المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي " أحد النمادج التي تعكس مفهوم عملية التنمية و محتواها في هده المرحلة فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الانسانية ككل و التي حصرها في مرحلة المجتمع التقليدي و مرحلة ما قبل الانطلاق و مرحلة الانطلاق و مرحلة النضج و اخير مرحلة الاستهلاك الكبير [2]

الفرق بين النـــــمو و التنمية :

لولا قضية التخلف التي عانى منها الكثير من الدول لظل النمو و التنمية الاقتصاديين مصطلحا واحدا حيث كان ينظر لهما بانهما زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد , اي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانيات المادية و البشرية لانتاج الدخل الحقيقي في المجتمع و لكنهما يختلفان في المضمون و الاهداف و في القضايا التي يعالجانها فالاول يعني ببساطة الزيادة في كمية و قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي فهو لا يقود بالضرورة الى تحسينات نوعية للحياة . و هي احدى معاني التنمية الاقتصادية

[1] الأمم المتحدة، تقرير حول محركات التحول في التنمية من الموقع :
http//www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/chapter3.pdf تم تصفح الموقع يوم : 2015/09/15.

[2] الامام محمد محمود،**السكان و الموارد البشرية و التنمية.التطور التاريخي** ،الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،المجلد الأول ،الدار العربية،الطبعة الاولى.بيروت،2006 ص347

. و هذا بالرغم من كون ان (النمو) كان الى وقت كبير مقياسا للرفاهية , حيث ومع ظهور المشاكل التنموية تحولت الادبيات الاقتصادية الى تخصيص الاولوية لمثل هده المعوقات التي اصبحت ضمن اولويات برامج الاحزاب السياسية عند التقدم لنيل ثقة الشعوب ظهرت النظريات الكثيرة محاولة وصف نموذج الامثل لتحقيق التوازن و تقليل الانحرافات في النمو الاقتصادي في المدن [1] القصير من جهة و الاستفادة ما تحقق و جعله مستداما يقود الى تغيرات عميقة في بنيان الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة بما يؤدي الى تحسين نصيب الفئات الاجتماعية الفقيرة و المتوسطة من الرفاهية الكلية للدولة من جهة ثانية يزخر الادب العربي عبر تاريخه بالعديد من النظريات الاقتصادية المتداخلة للنمو و التنمية الاقتصاديين و بالاخص ادا كان النمو الاقتصادي مجرد وسيلة للوصول الى التنمية الطويلة و لهدا فالتنظير في مجليهما المختلفين جوهريا و ايديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول في المجال الاقتصادي حيث نجد نظريات النمو و هي الاولى في مجال الفكر التنموي تهتم بالمجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء بينما نظريات التنمية و هي عموما نظريات معاصرة انبتقدت من صلب نظريات النمو لظروف معينة هي تهم اكثر الدول النامية لاعتبار ان الدول النامية حققت التنمية الاقتصادية وهي تبحث في استدامتها فقط ومعالجة بعض القضايا الجديدة **** و التلوث البيئي و غيرها .

جدول يبين الفرق بين النمو و التنمية:[2]

النمو	التنمية
مفهوم يشير الى الزيادة الثابتة نسبيا في جانب	مفهوم يشير الى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث

[1] غنيم محمد عثمان،ابو رنط احمد ماجدة،**التنمية المستديمة.فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها**،دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى،عمان2007،ص20

[2] طلعت السروجي ، **التنمية الاجتماعية**، مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي ،القاهرة :جامعة حلوان 2002،ص51

واحد من جوانب الحياة	في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي و بطريقة بطيئة	التنمية تحتاج الى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود الى حالة التقدم
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية	مفهوم يطلق على البلاد و المجتمعات المختلفة و تشير الى النمو السريع الذي يحدث فيها
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الانسان	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الانسان لتحقيق اهداف معينة

المصدر : طلعت السروجي ، **التنمية الاجتماعية**، مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي ،القاهرة :جامعة حلوان 2002،ص51

مفهوم التنمية الاقتصادية :

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية ,فيهرفها البعض على انها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة تخلف الى حالة تقدم و يحدث بمقتضى هذا الانتقال احداث عديدة من التغيرات الجدرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي [1]

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها على تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و تحدث من خلال التغيرات في كل هيكل من هياكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة اضافة الى احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء

يرى جيرالدماير GERALD MAIER بان بان التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيق للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن [2]

و يتفق معه بولدوين boldwin في ذلك ان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية و اجتماعية و سياسية و يضيف الى ذلك ان التنمية تعني التوسع الاقتصادي القومي و خلق احتياطي نقدي في يد الدولة للقيام بمختلف البرامج الاجتماعية كالتامينات الاجتماعية و الصحة و رعاية العجزة الدولة و تحقيق التعاقدات و الاتصالات الدولية [3]

أما عن تعريف هيئة الأمم المتحدة فهي العمليات التي يمكن توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها باقصى قدر مستطاع [4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و اخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**،الدار الجامعية الاسكندرية، 2006، ص77

[2] طلال الباب ،**قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث**،دار النشر و التوزيع ،الطبعة1، لبنان 1981، ص 83

[3] محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاقتصادية**،المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة 2011 ،ص 16

[4] محمد شفيق ، المرجع السابق، ص 18

و بالتالي فالتنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة لدخل القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد مند وهذا التحسن في الدخل و الانتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الراسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع و تساعد بدورها على دعم الانتاج و الدخل .

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم ، فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغير والأهداف وليس العكس، ويمكن إيجاز أهداف التنمية الاقتصادية فما يلي :

1) **زيادة الدخل القومي** :إن الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي فمعظمها تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص منه وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية. والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. وزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانية البلد المادية والفنية، فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضررت الدولة الى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود الزيادة تتوقف هذه على إمكانية الدولة المادية والفانية فكلما توافرت أموال لأكثر وكيفيات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلمه كانت العوامل نادرة فإن نسبة هذه يمكن تحقيقها من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما يكون صغيرا نسبيا.

2) **رفع مستوى المعيشة** :يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصهدية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معشة السكان في هذه المنطقة وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات .وإن تحقيق هذه الأخيرة لا يقف عند خلق زيادة الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادات بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكنية لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

3) **تقليل التفاوت في الدخول والثروات** :يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من أهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض[1] متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، وهذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع.

4) **التوسع في الهيكل الإنتاجي** :في البلاد المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاجي ومصدر العيش للغالبة العظمى من السكان كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي، وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار، فإذا حدث وجاء المحصول الزراعي وفيرا وارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية فهنا يعني ذلك حدوث موجة

[1] خلادي ايمان نور اليقين، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية :حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ، التسيير، جامعة الجزائر ص 73

الانتعاش والرواج. أما اذا حدث وجاء المحصول قليلا نتيجة لنقص في مياه الري أو الإصابة بآفة من الآفات أو حتى تدهور أسعاره في الأسواق العالمية فهنا معنى ذلك انتشارالكساد والبطالة في هذه البلاد.

5) **يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي:** لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفائمة .كما يجب على الدولة بناء الصناعة الثقيلة، إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة .ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينهها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات هيمنة قطاع واحد، وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالاضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط[1].

6) **تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي** :وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفه دول العالم النامي ومنها الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

المطلب الثالث :مقاييس التنمية الاقتصادية

بالنسبة للتنمية :يعتبر النمو الشرط الأول لحدوث التنمية، حيث لولاه لظل المجتمع عاجزا عن تلبية حاجيات سكانه المختلفة، وهي تتطلب إضافة لذلك مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص في الآتي:

[1] خلادي ايمان نور اليقين ، **مرجع سابق** ،ص 33.

أولا –المقاييس الاقتصادية التقليدية :إنه وبصفة عامة كانت تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي (GNP) غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشران اقتصاديان آخران للتنمية؛ أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي (GNI per Capita) والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد(النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد – معدل التضخم.)

ومن الناحية الوظيفية، فإن التنمية الاقتصادية كانت تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي،إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالحة الصناعة والخدمات، ولهذا ركزت جهود التنمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية[1].

من جانب آخر وبتناسق الأحداث التاريخية لعملية التنمية في البلدان النامية، فقد ركز الأدب الاقتصادي على بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية(التعليم والصحة وتوفير السكنات)مما زاد الاهتمام الدولي بها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهذا بسبب الانتشار الواسع للفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي لم تكن تأخذ إلا حيزا ضيقا في برامج الحكومات المحلية، كونها كانت تبحث عن الوصفة المثالية لتحقيق التنمية من خلال علاج المشكلة الرئيسة للاقتصاد ا ولمتمثلة في كيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد منه.

[1] ميشال تودارو، **التنمية الإقتصادية** ، ترجمة : محمود حامد ، محمود حسن حسني ، مجلد 1 ، ط1، القاهرة ، دار المريخ للنشر ، 2009، ص 42.

ثانيا –المقاييس الجديدة للتنمية :نظرا لظهور بعض المشاكل التنموية ومعوقاتها فقد تم صياغة مقاربة جديدة للتنمية من خلال تبني شعار" إعادة التوزيع مع النمو"،حيث انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل، وكان ذلك في فترة ما بعد السبعينيات، حيث ظهرت مرحلة جديدة في الأطر والمفاهيم الخاصة بعملية التنمية، لأنه من غير المنطقي أن يصل البلد إلى نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل مجتمعة حتى ولو تضاعف مستوى الدخل الفردي، وهذه حقائق ميدانية وليست افتراضات.

وبالرغم من أن بعض البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد أثناء العقدين السادس ا ولسابع من القرن الماضي، إلا أنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جدا أو منعدم أو ربما حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة، وانخفاض الدخول الحقيقية لأفقر 40% من السكان، ثم تلاها العقد الثامن وأوائل العقد التاسع عندما تحولت معدلات نمو الدخل الوطني الإجمالي إلى السالب في كثير من البلدان النامية بسبب مشكلة الدين الخارجي وتطبيقها الإجباري لبرامج التعديل الهيكلي.

إن ظاهرة التخلف ليست اقتصادية فحسب يتم حسمها باستخدام مقاييس فنية وكمية لكل من المداخيل العالية ولعمالة وعدم المساواة في الدخل، بل إن التخلف الحضاري واقع حقيقي تعكسه الحياة التي يعيشها أكثر من ثلاثة مليارات نسمة من سكان العالم، حيث غالبا ما يقترن بالفقر الذي ينتشر في أواسط الفئات الدنيا، مما يجعلها تحس بالذل والخضوع للفئات العليا، والتي غالبا ما تمثل الفئات الحاكمة المسيطرة.

ولقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى

جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية[1] ، وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريه الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لا بد أن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية.

(أ)**التغذية** :يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية،

التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه يتوجب تظافر جهود كل الأطراف إذا أريد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات، خصوصا وأن هناك تباينا صارخا بين البلدان المختلفة في بعض مؤشرات سوء التغذية مثل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد...إلخ.

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 52-54 .

(ب) **الصحة** :إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في المداخيل، وهي كلها حلقات مترابطة .فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، ذلك أن الصحة الجيدة ترفع دخل الفرد من خلال مجموعة من القنوات(الشكل -1)

حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيتعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة .كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي[1].

الشكل 1 :روابط الصحة بالناتج المحلي الإجمالي

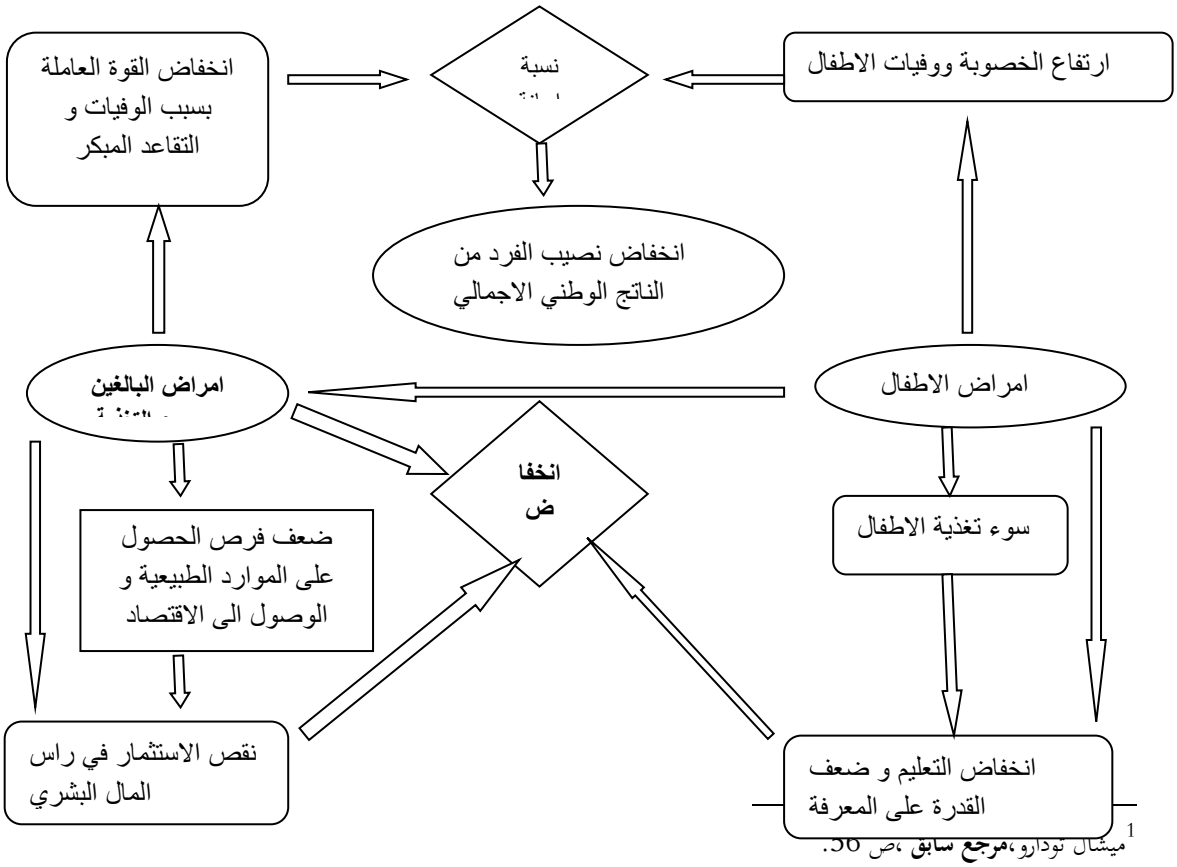

[1] ميشال تودارو،**مرجع سابق** ،ص 56.

المصدر :**ديفيد أ .بلوم،" الصحة والثروة والرفاه"، مجلة التمويل والتنمية**،تر : مركز الأهرام للترجمة والنشر، عدد مارس 2004 ، ص. 11

فلا شك أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى سوء التغذية الذي ينتج عنه ظهور الأمراض الفتاكة، مما يرفع من تكلفة الوقاية الصحية، والتي تعاني أصلا من نقص التغطية المالية في ميزانية الدولة لتدني المداخيل .فمثلا يترتب عن نقص فيتامين(أ)فقدان البصر، وحيث تقدر التكلفة السنوية لإعالة فاقد البصر ألف مرّة على الأقل القيمة السنوية لفيتامين(أ)المطلوب، ولهذا فهذه العلاقات المتبادلة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية والصحة تجعل النتائج تمس ليس الفرد وحده، وإنما المجتمع ورفاهيته أيضا.

إن كل تحسن في مؤشرات التقدم الصحي سيدل على نجاح البلد في هذا المجال والذي ستكون له آثار موجبة على النمو الاقتصادي، وذلك بقياس عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل دون سن الخامسة، عدد الوفيات الرضع دون السنة، العمر المتوقع عند الولادة، عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات...إلخ .وهي مقاييس تتباين بشكل ملفت للنظر بين البلدان المتقدمة والنامية.

(ج) **التعليم** :عند الحديث عن التنمية فلا بد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار، وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة، التي تتطلب تخفيض أعداد

الأميين وزيادة نسبة المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[1].

ثالثا –المقاييس الحديثة للتنمية :إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق نظام اجتماعي بكامله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية، حياة تحقق شروطها أو تتجاوزها، لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة أو لا تتجاوزها قد يصيب كثيرا من خيبة الأمل مقارنة بأفراد ومجتمعات أخرى، لأن محاولات البلدان تحقيق الحياة الجيدة في ظل بيئة المجتمع الدولي المتغيرة تجعل التنمية مطالبة بتحقيق ثلاث قيم جوهرية مشتركة فيما بين المجتمعات في كل الأوقات وهي: [2]

(أ)**القدرة على العيش** :بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية، فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة، ومنها الغذاء والمسكن والصحة والحماية .وكل غياب لأحدها وعجز في عرضها يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق، لذا يتوجب على كل نشاط اقتصادي أن يمد الناس— قدر المستطاع –بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج عن غياب وقلة تلك الحاجات، وعند هذا الحد يمكن القول أن التنمية شرط ضروري لتحقيق جودة الحياة، لأن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على المستوى الشخصي والمجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية، كما أن الفرد يجب أن يمتلك

[1] ديفيد أ .بلوم، وآخرون،" **الصحة والثروة والرفاه**"، مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عدد مارس 2004 ، ص 13

[2] ميشال تودارو، **مرجع سابق**، ص–ص55–58 .

الكفاية ليستطيع امتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في الدخول وتحقيق متوسط دخل فردي مرتفع وإزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمالة أكبر يشكل الشرط الضروري وليس الكافي للتنمية[1].

(ب) **تقدير الذات واحترامها** :إن عدم الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة، كعدم إحساسه بالأهلية واحترام الذات وشعوره بأنه أداة يستخدمها الآخرون من أجل مصالحهم الخاصة .وكل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتعدد مكوناتها من الثقة والهوية والاحترام والشرف والإقرار والاعتراف بوجود إنسان معين، وهذا التنوع في عزة النفس يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها مشتركة في المبادئ ا ولقيم العصرية للدول المتقدمة، مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها لاكتساب عزة النفس، لأن الرفاهية الوطنية أصبحت المقياس العام الشامل للأهلية نظرا للقيم المادية الملتصقة بها في الأمم المتقدمة، حيث يصعب على من هو متأخر حضاريا أن يشعر بالاحترام وعزة النفس.

(ج) **الحرية من الاستعباد** :بمعنى الحق في الاختيار، فالحرية البشرية تعني العتق ا ولتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من البؤس والمؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطئة، فهي(الحرية)تستلزم مجالا واسعا من الاختيارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في اتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية .وفي هذا الصدد استنتج " **A.Lewis** " من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ا ولحرية، أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثروة، ولكنها الزيادة في نطاق الاختيار البشري، بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسية وتشتمل

على الأمن الشخصي وسيادة القانون، وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص، مما جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع مؤشرا لقياس الحرية البشرية.

[1] ديفيد بلوم، وآخرون ،**مرجع سابق** ، ص 18.

- انطلاقا مما سبق، وأيّا كانت المكونات المحددة للحياة الأفضل، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للتنمية:[1]
- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المساعدة والمقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
- رفع مستوى المعيشة بشكل يضمن توفير فرص عمل أكبر وتعليما أفضل واهتماما أكثر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي تؤدي إلى جانب تحقيق الرفاهية المادية توليد عزة النفس للفرد بشكل كبير.
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك بتخليصهم من العبودية والاعتمادية ليس فقط في تعاملهم مع الآخرين، ولكن أيضا بتحريرهم من الجهل والمعاناة الإنسانية.

المطلب الرابع :استراتيجية التنمية الاقتصادية و أساليبها و معوقاتها:

استراتيجية التنمية :

تنقسم استراتيجية التنمية الى استراتيجيتين هما : استراتيجية النمو المتوازن و استراتيجية النمو الغير المتوازن.

1-استراتيجية النمو المتوازن:

تستند هذه الاستارتيجة على اعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصيغة متوازنة ،بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (**تركس** و **روستين** و **رودان**) بعين الاعتبار مايلي :

أ: دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية :

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبد ، و التي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة و هي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى ،مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدة ، الطرق ،الى غير ذلك و التي تتطلب مدة طويلة للانجاز،وهو

[1] ميشال تودارو، مرجع سابق ،ص- ص58-59 .

استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله ، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصيغة موازية ، نظرا لنفس هذه الهياكل في البلدان النامية بشكل عائقا معتبرا لها حيث تسمح هذه الهياكل بربط الاسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق بتوسيع السوق الوطني و فتح منافذ للمؤسسات[1].

ب : الطبيعة المكلفة للطلب:

حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للانتاج و الدخل،و حتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة ،و عليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج للتنمية،و لا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات و لكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جنى الثمار ، التطوير الاني للصناعات الاخرى ، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل ، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الاخرى.

من الانتقادات المقدمة لاستراتيجية النمو المتوازن :

1) الاعتماد على الاكتفاء الذاتي ، بحيث ان النمو المتوازن يرفض بصفة أو اخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي ، و بالتالي جنى ثمار التجارة الدولية نظرا لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في ان واحد.
2) اهمال نشاطات القطاع الزراعي ،حيث لا توجد اي طريقة من اجل تحسين انتاجية هذا القطاع.
3) احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الامثل و الذي يمكننا الحصول على وفرات الحجم.

[1] محمد نبيل الشيمي ،**التنمية الإقتصادية في الدول النامية ومصادر تمويلها** ،من الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 تم تصفح الموقع يوم :2015/09/15.

2-استراتيجية النمو غير المتوازن :

تتمثل هذه الاستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين ، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو الى القطاعات الاخرى و من الرواد الاساسين لهذه النظرية نجد هريشمان حيث ينتقل هذا الاخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن و ذلك لكون ان عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير ، و بالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية ،ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة ، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال و تطوير الاقتصاد من حالة لا توازن الى حالى لا توازن اخرى و لكن على مستوى أعلى من الانتاج و الدخل.[1]

رغم الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن المذكور اعلاه و النمو الغير متوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي ،و كون لا توازن موجود لا مفر منه ، فإن كل استراتيجية م لائمة حسب كل بلد ان كان منفتحا على الخارج أم لا،و امكانية كل استراتيجية حسب مرحلة تطور كل بلد.

ومعوقاتها: التحديات

برزت منذ أواخر التسعينات مقاربات مختلفة جوهريا لعملتي النمو والتنمية الاقتصاديين وأهدافهما ومعوقاتهما، نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، ليس فقط على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وانعكس ذلك في الانتباه الأكثر عمقا الذي يوليه الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية، حيث وبالنظر إلى النتائج المذهلة التي حققها النمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة على مستوى العالم مثل نمو التجارة العالمية والاستقرار الجزئي والنسبي للاقتصاد الكلي للاقتصاديات المحلية، فإن هذا لم يكن كافيا لعملية التنمية التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات، أهمها:

[1] صواليلي صدر الدين ، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** ،رسالة دكتوراة،جامعة الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2006، ص 30.

1-عوائق اقتصادية :حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

أولا: الدائرة المفرغة للفقر :حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية(مع أنها ليست الوحيدة المؤثرة على الاستثمار، بل وحتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية والمجدية)، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.

ثانيا: ضيق حجم السوق :إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات اقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة .غير أن مردّ عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوقوالذي يطعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفقر للفقر.

2-عوائق سياسية ونظامية :يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سمير أمين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

أولا –التبعية السياسية :وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا أ وفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية ا ولقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمِرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان(من خلال المعارضة المحلية .)فمثلا تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها ا ولمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية[1].

ثانيا –عدم الاستقرار الأمني :إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية كوذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية–.

3–عوائق اقتصادية –اجتماعية :قد تكون لعملية التنمية آثارا سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنيا تدنى دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع

[1] صواليلي صدر الدين ، **مرجع سابق** ، ص3332

مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستويات معيشتهم، لتقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية[1].

[1] كبداني سيد أحمد ، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية–دراسة تحليلة و قياسية**، اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص 33-34

خلاصة الفصل :

تعتبر التنافسية شرطا لقدرة ولوج المؤسسات إلى الأسواق الدولية. تكتسب القدرة التنافسية في سياق أداء المؤسسات في أسواق مفتوحة، حيث تسعى هذه الأخيرة عبر خاصية التمايز على زيادة قدرتها على ولوج أسواق جديدة أو المحافظة على الأسواق التي تتواجد فيها. غير أن الإقتصاد الريعي لا يوفر المقومات الضرورية التي تساعد المؤسسات على تمتين قدراتها التنافسية، بل على العكس من ذلك تماما، حيث ينتج الإقتصاد الريعي سلوكيات وآليات تكبح تطوير الميزات التنافسية. ويتطلب الأمر حينئذ القيام بإصالحات شاملة ومتناسقة تخرج الإقتصاد من طابعه الريعي وتتجه به إلى فضاء يعطي قيمة أكبر لفضائل الجهد والعمل الذي من شأنه أن يضع المؤسسات في مناخ جديد تكون فيه المنافسة فرصة اقتصادية وليست تهديدا لوجود المؤسسة.

الفصل الثاني

تمهيد:

في 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين عن تأميم المحروقات و يأتي هذا القرار الذي أعلن عنه يوم أربعاء من حاسي مسعود في أوج النزاع العربي-الإسرائيلي يأتي لاستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967 من أجل استرجاع الثروات الوطنية سيما من خلال استرجاع فوائد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات مثل "بريتيش بيتروليوم" و "ايسو" و "شال" أو "موبيل "بالجزائر .و تبعها أمر وقع في 11 أبريل 1971 بصدر القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد بالتالي الإطار الذي من المفروض أن يجري فيها نشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات و استغلالها.

و في صالح هذا القرار الاستراتيجي اصبحت الجزائر تحوز على 51 بالمائة على الأقل من فوائد الشركات المكتتبة الفرنسية التي تعمل في الجنوب مثل "سي أف بي ا" و "بيتروبار" و "أس أن بي ا" و "كوباراكس" و غيرها .

كما تم يوم 24 فبراير 1971 المصادف للذكرى 15 لإنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين تأميم جميع الفوائد المنجمية المتعلقة بحقول الغاز الطبيعي و كذا كل الفوائد المحصلة من طرف شركات نقل المحروقات. و تمت التسوية النهائية للخلافات التي نجمت عن هذا القرار بالتوقيع يوم 30 جوان 1971 بين سونطراك و "سي أف بي ا" و يوم 13 ديسمبر من نفس السنة بين سونطراك و "أو أل أف-أو أر ا بي" على اتفاقين حول الشروط الجديدة التي تسير نشاطاتها بالجزائر. و أكد وزير الطاقة و المناجم السابق يوسف يوسفي أن تأميم المحروقات في الجزائر هو بالتأكيد حدث وطني لكن انعكاساته الدولية كان لها "أيضا اثر عميق على الصناعة العالمية و التجارة الدولية للمحروقات."

المبحث الأول :أثر الزيادات في أسعار البترول على الاقتصاد العربي:

اتخذت أسعار البترول بصفة عامة اتجاها تصاعديا في السوق العالمية منذ أكتوبر 1973 وإلى غاية سنة 1982 بالمقابل تصاحبت هذه الزيادة مع ارتفاع هائل في العائدات البترولية للدول العربية و يمكن القول أن بقعة معينة من الأرض العربية تفجرت فيها الثروات على غير انتظار كان يعيش أفرادها حياة البادية وآخرين حديثي العهد بالاستقلال يعانون تخلفا اقتصاديا كبيرا، إن انفجار الفوائض المالية قد أدخل النظام العربي ككل مرحلة جديدة نستطيع تسميتها بالنفوذ البترولي المالي الذي تسبب بشكل مباشر في إحداث تحول جذري في على كل الأصعدة وفي جميع المستويات فالزيادة المفاجأة و الكبيرة في الإمكانيات الاقتصادية للدول البترولية العربية ونقصد على وجه التحديد الإمكانيات المالية مكنتها من ضخ جرعات استثمارية ضخمة. في هذه الدراسة نحاول رصد أهم أوجه استثمارات المال العربي المتحقق في ضوء تفاعلات النظام الرأسمالي الد ولي من أجل معرفة الانعكاسات السلبية و الإيجابية لإدارة الثروة البترولية على هدف التنمية الرشيدة وعلى منظومة القيم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

المطلب الأول :العائدات البترولية العربية فوائضها و أشكال استثمارها:

1-تعريف الفوائض المالية و عوامل نشوءها في الوطن العربي:

تعريف الفائض المالي: بشكل عام هي تلك الأموال الناجمة عن عمليات النشاط الاقتصادي لاقتصاد وطني لا تجد لها فرصا للتوظيف داخله وقد ارتبطت ظاهرة" الفائض المالي بانحسار فرص الاستثمار في اقتصاديات "شائخة"[47] بسبب اختفاء الحدود بين الموارد الاقتصادية المستغلة و غير المستغلة من ناحية والى تباطؤ التطورات التكنولوجية و الاختراعات العلمية.

[1] مجذاب بدر عناد،**المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،طرابلس، ليبيا : ، 1998،ص 335.

مثل هذا التعريف لا ينطبق على ظروف الدول النامية التي تعاني من نقص وسوء استغلال الموارد الاقتصادية كما لا ينطبق بشكل خاص على الوطن العربي فلا يمكن الق و ل أن الاقتصاد العربي قد اصبح شائخا بحيث بات يصدر الأموال لتتوطن في الخارج لهذا فالأموال العربية الفائضة هي تلك التي تتحدد بحكم الموجودات المالية خارج الدول المعنية" دول الفائض" و خارج الوطن العربي برمته لتستقر في عدد من الدول الرأسمالية الصناعية بنسبة تتجاوز% 95 من تلك الموجودا ت ثم إن المفهوم الاقتصادي الصحيح للفرق بين الدخل و الإنفاق يسمى "ادخارا" 1 أما مفهوم الفائض فان ترجمته من الناحية المالية تعني" موجودات" فالدولة التي تصدر أكثر مما تستورد يتكون لها لدى العالم الخارجي أرصدة مالية تندرج تحت بند" أصول خارجية"و الفوائض المالية هي اصطلاح أطلقه الاقتصاديون التي تراكمت من عائدات تصدير البترول لتبرير عملية ترحيلها إلى الخارج OPEP الغربيون على أموال بحجة عدم وجود فرص لتوظ يفها داخل بلدانها و بحجة تعرضها إلى مخاطر ذات طبيعة سيا سية و اقتصادية و الواقع أن ه ذه الظاهرة هي نسبية و ليست مطلقة لارتباطها بعوامل مؤقتة إذ لا يمكن اعتبارها مطلقة إلا إذا تم النظر إليها من زاوية قطرية معززة بأنماط التنمية القطرية الانعزالية المتكاملة عموديا مع اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية.

العائدات البترولية العربية وفوائضها:

سجلت العوائد البترولية العربية تزايدا كبيرا [48] منذ التصحيح السعري لسنة 1973 حيث تضاعفت أكثر من 12مرة خلال خمس سنوات فارتفعت من 4.6 مليار دولار سنة 1970 إلى 57.7 مليار دولار سنة 1975 ثم إلى 79.8 مليار دولار سنة 1976 والى 85.9 مليار دولار سنة 1977 أما في سنة1978 فقد سجلت هذه العوائد ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 86.9 مليار دولار ثم ارتفعت فجأة لتصل إلى138.2 مليار دولار سنة 1979و قفزت في العام الموالي لتسجل رقما قياسيا بلغ 211.7 مليار دولار نتيجة الارتفاع الكبير في سعر البترول غير أنها عادت للانخفاض منذ سنة 1981 لتسجل 184.1 مليار دولار.

[48] سليمان المنذري ،**الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية**،القاهرة : مكتبة مدبولي، القاهرة ،1995 ، ص:86

-خلال الفترة OPEP 1974 وتقدر المصادر العربية جملة الفوائض الرسمية المتراكمة لمجموعة دول [1]الدول عربية منها المملكة العربية السعودية، 1982) ‘(حوالي 374 مليار دولار و أن نصيب أربع الكويت،الإمارات، قطر بلغت حوالي % 75 من إجمالي الفوائض المتراكمة أو ما يزيد على 279 مليار دولار حتى سنة 1981 و يلاحظ تعرض الفائض الرسمي للدول العربية المصدرة للبترول للانخفاض 1982وسجل أدنى مستوى له سنة 1982ب 7.8 مليار دولار مقابل -1981- خلال الفترة1980

58.4 %مليار دولار سنة 1981 و 6.89 مليار دولار سنة 1980 أي أنه انخفض بنسبة 86.6 %و 40.8 %لعامي 1982 و 1981 على التوالي.

عوامل نشوء ظاهرة الفوائض المالية العربية[2] : يمكن تحديد أبرز عوامل نشوء هذه الظاهرة بما يلي:

أولا: ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي ويرجع ذلك أساسا إلى صغر مساحتها و عدد سكانها بالاضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء البترول و الغاز الطبيعي وتشير التقديرات إلى أن الطاقة الاستيعابية سنة 1976 لا تتجاو ز % 40 كمتوسط للدول البترولية الخليجية ويضمنها العراق الذي تبلغ فيه الطاقة الاستيعابية نحو % 82 بينما لا تتجاوز هذه النسبة 21.5 %في الكويت ، 30.6%في السعودية، 33.4%في الإمارات هذا يعني أن % 60 من الأموال العائدة لهذه الدول لا تجد لها فرصا للتوظيف داخليا.

ثانيا : نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول الذي يركز على إقامة مشروعات صغيرة لإنتاج سلع خفيفة لا تتطلب استثمارات كبير ة و يتجه معظم الانفاق صوب المجالات الخدمية أما المشاريع الصناعية الكبرى الموجهة للتصدير فتقام تحت إشراف الشركات الأجنبية التي تهيمن عليها من خلال القنوات الإدارية، التكنولوجية و الفنية.

ثالثا : اعتماد سياسة بترولية بعيدة عن الواقع وغير م تطابقة مع الاح تياجات الفعلية للأموال وذلك بضغط من الدول الصناعية من ناحية ولان الدول العربية حديثة العهد في مجال الجهود الإنمائية.

---

[1] عبد الوهاب التمار، الأرصدة الخليجية في الخارج ضرورة التنويع، **مجلة البترول و المال** ،ماي1986 ، ص:55

[2] مشدن وهيبة ،**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر،جامعة الجزائر ،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2004-2005، ص50

رابعا :تعثر الجهد العربي في مجال العمل الاقتصادي المشترك.[1]

المطلب الثاني :الفوائض المالية العربية بين نظام النقد الدولي و مخاطر الاستثمار العربي في الخارج

1-فاعلية التضخم وأسعار الصرف على الفوائض المالية:

أمران سارا في غير صالح الفوائض المالية العربية:

-التضخم الكبير الذي ساد الاقتصاديات الصناعية المتقدمة مما أدى إلى تدهور القيمة الشرائية لهذه الفوائض خاصة منها تلك المستثمرة في موجودات قصيرة الأجل.

-ضعف الدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي وكذلك الجنيه الإسترليني وكذا التقلبات الواسعة في أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى مما أدى إلى فقدان القيمة الاسمية لتلك الاستثمارات.

وتشير التقديرات أن تلك الأموال تفقد سنويا ما يعادل % 16 من قيمتها بس بب التضخم و أن التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية و التدهور في أسعار صرف الدولار والجنيه الإسترليني ينصب تأثيرهما على الاستثمارات المالية قصيرة الأجل بشكل خاص أما أثر هما على الاستثمارات في موجودات حقيقية فإن تأثرهما بهذه العوامل سيكون إما ضئيلا في الأولى أو معدوما في الثانية لكن أثرها على عوائد النوعين من الاستثمارات يبقى مهما في حالة تحويلها إلى بلدان الفائض نفسها أو استثمارها في موجودات قصيرة الأجل.

وبالعودة إلى ما حدث مباشرة بعد انهيار نظام الصرف الثابت القابل للتعديل نجد أن:

1-إن سعر صرف الدولار قد تدهو ر مقابل العملات الرئيسية الأخرى سواءا بعد تخفيضه الأو ل في أوت 1971أو الثاني في فيفري 1973 أو بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد ذلك التاريخ. مباشرة معنى ذلك بالنسبة للدول البترولية انخفاض القيمة الحقيقية لنفوطها المصدرة والمقومة بالدولار وذلك في إطار العملات الرئيسية الأخرى التي ارتفعت أسعار صرفها بالدولار[2].

[1] مشدن وهيبة ،مرجع سابق،ص 67.

[2] JEAN MARIE LEBRETON : LES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS 1968, ANNEE 1988 P: 78

2-إن أسعار الصادرات البترولية ظلت مقومة بالدولار الأمريكي الذي استمرت أسعار صرفه بالانخفاض في حين كانت واردات البلدان البترولية العربية مستمرة في التصاعد نتيجة لمعدلات التضخم المتنامية في البلدان الصناعية المتقدمة من ناحية و التحسن المستمر في أسعار صرف العملات الرئيسية لبلدان المجموعة الأوربية واليابان حيث شكلت واردات الدول العربية منها خلال السبعينات ما بين 51 %إلى % 58 من وارداتها الكلية وكونت السلع الصناعية منها نسبة تتراوح ب ين 67 %و 75 %في حين صدرت الدول العربية إليها خلال نفس الفترة حوالي % 47إلى % 50 من صادراتها الكلية التي ألفت 98 %منها وكلا الأمرين أي ارتفاع نسبة الواردات %- المواد الخام البترول والكيماويات ما نسبته96 والصادرات من و إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الياب ان يعنيان الاستيراد بأسعار مرتفعة نتيجة التحسن في أسعار صرف عملاتها و التصدير بأسعار منخفضة نتيجة التدهور في أسعار صرف الدولار مما يعني تدهورا في شروط تجارة الدول العربية بشكل عام.

المؤسسات المالية متعددة الجنسية و الوطن العربي[1]:

كان للبنوك الأجنبية دور محدود في الوطن العربي قبل الطفرة البترولية إلا أنه بعد تدفق العوائد على الدول البترولية رأت الدوائر الاقتصادية في الدول الصناعية أنه لابد لهذا الاحتياطي أن يعاد تدويره ليصب ثانية في اقتصادياتها وتم تحديد الخطط والبدائل التالية:

أهم البدائل المقترحة:

و الدول العربية - OPEP تراكم أموال

-التعامل مع تدفقات الموائد البترولية

-دور المؤسسات المالية في الشرق الأوسط

[1] مرنيز فاطمة و ماينو جيلالي ، **مداخلة : دور الشركات المتعددة الجنسيات و تأثيرها على الدول النامية** ،ص 4_5 من موقع http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Ccivilisation%202007-2008/18.pdf

-توقعات المراكز المالية في الشرق الأوسط

-متطلبات البنوك الدولية

-كيفية التعامل مع محفظة الاستثمار العربية

-التنمية الاقتصادية في دول الخليج

-موقف العرب من قطاع الأعمال الأجنبي

-الاختيارات السياسية في العالم العربي

-استراتيجية الاستثمار لشركات البترول في الشرق الأوسط

-الموقف التنموي لصندوق النقد الدولي

طرق امتصاص الأموال البترولية العربية:

ركزت الدول ا لصناعية على كيفية امتصاص الأموال البترولية وإعادة تدويرها واقترحت السياسات و المنافذ التي من شأنها تحقيق ذلك منها[1]:

- إغراق الأسواق العربية بالسلع الكمالية مرتفعة الثمن
- تصدير مشروعات استثمارية خدمية في الأساس
- صناعة هامشية من شأنها ربط اقتصاديات الدول العربية بالمراكز الصناعية
- تصدير الأسلحة وما يتبعها من مشاريع بناء هياكل عسكرية وعقود توريد مستشارين عسكريين
- فتح قنوات البنوك والأسواق المالية العلمية منها 11 لم تمض سنة 1974 حتى كان قد تم امتصاص 57.5بليون دولار من دو ل في الولايات المتحدة في شكل أذونات خزانة وودائع في البنوك و أسهم في الشركات الأمريكية، 43 بليون دولار إجمالي المبالغ المستثمرة في أوروبا الغربية أما خلال النصف الأول من سنة 1975 تم امتصاص 40 بليون دولار أخرى منها 4بليون دولار في الولايات المتحدة . في أقل

[1] مرنيز فاطمة و ماينو جيلالي ، **مرجع سابق** ، ص8

من عام ونصف من خلال المؤسسات المالية فقط ومثلت تلك المبال غ % 30 من إجمالي الاحتياطيات الدولية للدول الرأسمالية الكبرى.

تطور المؤسسات المالية متعددة الجنسية في الوطن العربي:

لقد تطور عدد الوحدات البنكية العاملة في البحرين من 26 بنك سنة 1976 إلى 100 بنك سنة 1985 بالإضافة إلى 12 بنك استثماري و 61 مكتبا لتمثيل البنوك الأجنبية كما زاد إجمالي أصول 37 % بليون دولار سنة 1980 حيث أ ن 1 , 60 بليون دولار سنة 1975 إلى 4 الوحدات المصرفية

من6 % من أصولها من مصادر عربية و العملة الرئيسية التي تتخذها هي الدولار الذي يمثل 63 %إلى73 من إجمالي الأشكال الأخرى[1].

إن التصدير العكسي لرأس المال العربي أدى إلى تدفق الأموال على أوروبا الغربية الولايات المتحدة و اليابان ومن خلالها كان يتم تدو ير الدولارات البترولية إلى بلدان العجز في العا لم النامي إذ قامت الحكومات العربية بتوظيف أموالها في السندات الحكومية الأمريكية مما يعني شراء قطعة من التضخم الأمريكي وقطعة أخرى من الدين العام الأمريكي بعبارة أخرى تمويل هذا الاقتصاد ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية تأتي المملكة المتحدة في الترتيب ثم المراكز البنكية الخارجية مثل هونغ كونغ وسنغافورة.

إذا تعتبر البنوك أهم و أخطر قطاع دخلته الأموال الدولية ومن ثم تولت استنزاف أي فائض اقتصادي عربي وتحويله للخارج و الأمر الثاني فهو عودة ر أس المال الأجنبي في صورة عقود الإنشاء، التشييد، التوريد والتصدير[2].

السياسية): (المخاطر الخارج في العربي الاستثمار مخاطر

تتمثل هذه المخاطر أساسا في احتمالات تجميد الفوائض المالية في حالة مواجهة أزمة في العلاقات السياسية أو الاقتصادية العارضة فتعتبر معه الاستثمارات في بلد أجنبي رهين ة مالية وذلك لضمان خضوع مالكها لما يتخذ من قرارات سياسية [3] أو اقتصادية في الدولة المستثمر بها فهناك قيودا على حرية حركة الفوائض البترولية داخل البلد المستثمر فيه تتناسب عكسيا مع حجمها إذ كلما ارتفع حجم هذه الأموال كلما قلت حرية حركة تحويلها و العكس صحيح فالا ستثمارات العربية أضحت من الضخامة بمكان بحيث أنها وقعت فعلا في فخ بطئ الحركة وضعف القدرة على التصرف أما بالنسبة للمخاطر السياسية المتمثلة في التأميم، المصادرة، نزع الملكية والتجميد

---

[1] محمد العربي ساكر وغا لم عبد الله ، **مداخلة: سياسات التمويل و أثرها على اقتصاديات المؤسسات_دراسة حالة الجزائر_** ، جامعة محمد خيضر بسكرة 21_22 نوفمبر 2006،ص13

[2] مشدن وهيبة ،مرجع سابق،ص 79

[3] بلعور سليمان،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ،**مجلة الباحث** ، عدد 06-2008،ص: 60

فهي أسلحة لم تتردد الدول الغربية في استخدامها كلما استدعت الظروف وتأزمت العلا قات بينها وبين الدول صاحبة الاستثمارات ولدينا أمثلة عديدة من التاريخ منها تجميد الأرصدة الإسترلينية لمصر حين خروجها من منطقة الإسترليني سنة 1946 وبعد تأميمها لقناة السويس سنة 1956 وهناك تجميد الأرصدة الإيرانية عندما نشأت أزمة الرهائن سنة 1980 بالإضافة إلى تجميد الأرصدة العراقية بعد حرب الخليج و الأرصدة الليبية بعد الأزمة مع الغر ب ،إن هذه الأصول (، ملكية , ودائع , المالية) المهاجرة يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة مثل الديون بأنواعها (سندات قانونية)أسهم،عقارات (لكنها لا تختلف من حيث طبيعتها الاقتصادية عن الد يون لوجودها في الخارج وعدم توافر السيطرة الفعلية عليها.

إن قيمة هذه الأصول المالية إذا كانت قادرة فعلا التحول إلى أصول بينية عندما يريد الدائن[1]

وإدراكا من الدول العربية لهذه الحقيقة فقد طالب الجانب العربي ومازال يلح على الجانب الأوروبي في اللجنة المالية للحوار العربي –الأوروبي على وضع نص صريح ينص على الالتزام بعدم تجميد الأرصدة في مشروع اتفاقية حماية الاستثمارات المتبادلة بينهما لكن هذا الطلب لاقى رفضا باتا من الجانب الأوروبي.

المطلب الثالث : دور البترول في عملية التنمية والتكامل العربيين

1–دور البترول في التنمية العربية

1.1–الميزان التجاري: تزايدت حصيلة الصادرات البترولية العربية بشكل كبير [2] إذ تضاعف ت 8 مرات بقيمتها الحالية لتبلغ 264 مليار دولار سنة 1980 ، مولت قيما متزايدة من الواردات الإجمالية التي وصلت إلى 186 مليار دولار سنة 1980 مقابل 37 مليار سنة 1970 مقومة بالأسعار الثابتة نتيجة لذلك تحول العجز المحقق سنة 1970 بنسبة 10 %إلى فائض سنة 1980 بنسبة تزيد عن40 %

---

[1] حازم الببلاوي،**الفوائض المالية النفطية و البنيان العالمي النفط والتعاون العربي**، المجلد، 4 العدد 4 ، الكويت 1987ص:68

[2] عبد العزيز الوتاري، **الموارد النفطية و أثرها على التنمية في الوطن العربي النفط و التعاون العربي**، المجلد 15 ،العدد55، الكويت1989 ، ص 14 ،13،12

2.1–نصيب الفرد من الصادرات و الواردات: تضاعف نصيب الفرد من الصادرات البترولية أكثر من 6 مرات بالأسعار الحقي قية في حين أن نظيره من الواردات الإجمالية تضاعف بنحو 4 مرات بالأسعار الحقيقية وبعبارة أخرى ف إن نصيب الفرد من الصادرات البترولية البالغ 425 دولار سنة 1970 ارتفع إلى 2500 دولار سن ة 1980 بينما تزايد نصيبه من الواردات الإجمالية من 475 دولار إلى 1760 دولار بالأسعار الثابتة.

3.1–الناتج المحلي الاجمالي و مكوناته:

حققت الدول العربية معدلات نمو عالية لل ناتج المحلي الإجمالي بلغت % 8 سنويا بالأسعار الثابتة (فقد تزايدت معدلاته في النصف الثاني من السبعينات فوصل إلى أكثر م ن 408 مليار دولار سنة 1980بالأسعار الجارية (كما استمرت خلال هذه الفترة هيمنة الصناعات البترولية و النشاطات)المرتبطة بها في تكوين هذا الناتج ، يتضح هذا الأمر في الدول العربية البترولية حيث ظل نصيب.1980

أما على صعيد مكونات الناتج – الصناعات الاستخراجية فيها بحدود % 54 خلال الفترة 1975 المحلي غير البترولي لهذه الدول ف قد حدثت تطورات متباينة حيث تزايدت الأهمية النسبية لقطاع التشييد الذي وصل الى 8.5%و قطاع الخدمات و التوزيع ب 30.2%أما القطاعات التي تناقصت حصتها فهي القطاع الزراعي ب4.3%و قطاع الصناعات التحويلية و الكهرباء ب 3.3%[1]

حركة العمالة العربية:

أدت التطورات الجذرية في اقتصاديات الدول البترولية المحدودة السكان إلى حدوث حركة انتقال كبيرة للقوى العاملة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلى الدول البترولية إذ شكلت التحويلات الخاصة الناجمة عن هذه الحركة أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المصدرة للعمالة.

[1] مشدن وهيبة ،مرجع سابق،ص 81

لكن كان للطفرة البترولية آثارها السلبية أهمها الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية وتمثلت أهم مظاهر الاعتماد العربي على الخارج في كونه يستورد ما نسبته 62 %من لوازم إنتاجه و 52 %من احتياجات غذائه و 48 % من مستلزمات بنائه و 46 % من كسائه.

2-الملامح الاقتصادية للدول العربية

1.2- :الدول العربية ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة[1]

تتألف من العراق والجزائر فإلى جانب أهمية البترول ضمن الناتج المحلي الإجمالي فيهما فإنهما يتمتعان بوفرة سكانية نسبية وقاعدة اقتصادية واسعة نسبيا حيث تتوفر فيهم ا مقومات التنمية الاقتصادية من أراضي، مياه،معادن ومهارات بشرية هذه الدول لديها كافة الإمكانيات الاستيعابية القادرة على امتصاص أموالها البترولية كاملة وأموال أخرى غيرها تم الحصول عليها عن طريق الاقتراض.

2.2-الدول العربية ذات القدرة الاستيعابية الصغيرة:

تسمى بدول الفائض وتشمل السعودية , ليبيا , الكويت , قطر , الامارات , وتتميز بكون معامل الاستثمار)[2] الاستثمار/الدخل المحلي (فيها أقل بكثير من معامل الاستهلاك) الاستهلاك/الدخل المحلي (كما أن الاستثمار في هذه الدول تركز لمدة طويلة في الصناعات الاستهلاكية ثم امتد تدريجيا إلى الصناعات التحويلية مثل الأسمدة

[1] BERTRAND LE PINOY : ECONOMIE ET ENERGIE QUELS AVENIRS POUR LE TIERS MONDE TECHNIP France 1985 P: 41

[2] سميح مسعود، **استثمار الأموال العربية في البلدان الصناعية و النامية أساسيات صناعة البترول و الغاز**، الكويت ، 1977 ص183 ،182

الكيماوية بعدها أخذت تسعى إلى تعزيز إنفاقها على التنمية الداخلية حيث خصصت السعودية المبالغ الضخمة في مجالات الزراعة والتصنيع واله ياكل الأساسية إلا أن هذه الدول تختلف عن المجموعة الأولى في ضيق قاعدتها الاقتصاد ية بسبب قلة سكانها بالنسبة إلى عناصر الإنتاج الأخرى وانخفاض مستوى الآ داء الاقتصادي مما يؤدي بالضرورة الاستعانة بقوى العمل الوافدة من العا لم الخارجي.

3.2-الدول الأخرى:

هذه الدول تقل فيها درجة أهمية البترول عن دول المجموعتين السابقتين وتتمتع بآداء اقتصاد ي خارج قطاع البترول كما تتوفر فيها القوى البشرية القادرة على ا لآ داء الاقتصادي مثل مصر , تونس ,سوريا , عمان , البحرين[1] .

3-مظاهر التعاون العربي: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(OPAEP)

أبرز مظاهر التعاون الجماعي بين OPAEP تمثل منظمة الدول العربية المصدرة للبترول الدول العربية في مجال البترول والطاقة ، تأسست هذه المنظمة بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت جانفي 1968 بين السعودية ، الكويت وليبيا اتخذت الكويت مقرا له[2] ، انضم إلى عضو يتها سنة 1970 كل من الإمارات , قطر , البحرين والجزائر ، أما سنة 1972 فقد انضمت إليها مصر , سوريا والعراق وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدرا هاما لدخلها الوطني وبموافقة 4/3 أصوات الدول الأعضاء من بينها أصوات جميع الدول المؤسسة .

أهداف المنظمة:

- تعاون أعضاءها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول.
- تقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضاءها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **فصول في الاقتصاد العربي**، بيروت ، 1988 ص:78

[2] محمد محروس اسماعيل، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، الجزء1 ، الاسكندرية ، 1988 ص227 ـ226

- توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة.
- توفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الدول الأعضاء.

2.3-المشروعات المشتركة:

انبثق عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية[1]:

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول ماي 1972 (مقرها الكويت)
- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن جانفي 1973 (مقرها البحرين)
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية ديسمبر 1974 (مقرها السعودية)
- الشركة العربية للخدمات البترولية جانفي 1977 (مقرها ليبيا)
- الشركة العربية للاستثمارات الهندسية 1980 (مقرها أبوظبي)

4-البترول والوحدة العربية:

إن البترول وموارده كانا سببين رئيسيين من أسباب استطالة مدة استضافتنا للاستعمار في وطننا العربي ومن هنا رأى فيها الكثير من المحللين أحد أسباب فرقة وتجزئة هذا الوطن لأن الوحدة العربية سياسية كانت أم اقتصادية هي النقيض للتبعية سياسية أو اقتصادية والتساؤل يبقى مطروحا ما إذا كان وجود البترول من عدمه أو التوزيع الجغرافي لموارده قد أسهم في زيا د ة الفترة المطلوبة للتحول من اقتصاد الوحدات العربية الصغيرة المتباعدة إلى الإقليم الاقتصادي العربي المتكامل وبتعبير آخر هل كانت الوحدة العربية ستتحقق لو لم يوجد البترول وهل كانت الموارد البترولية ست س تثمر بخطى أسرع وطريقة أكفئ لو كانت موجودة في بلدان عربية أخرى قد يرد الجواب بالسلب أو الإيجاب لكن لا يتوافر في اعتقاد البعض ما يدلل على صحة أي من الرأيين بشكل قاطع فهذا الموضوع بالغ التعقيد تتداخل فيه الأبعاد، لأن استثمار الأموال مس ألة اقتصادية معقدة تحتاج إلى مؤسسات

[1] حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013_2012،ص66

مالية واقتصادية هيكلية وتنظيمية لكن الذي لاشك فيه هو أن البترول قد ترك آثارا بالغة على هيكلية علاقات القوى في المنطقة العربية وفي علاقاتها مع العالم و أن حقبة البترول قد تركت بصماتها بعمق على القيم الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في الوطن العربي.

المطلب الرابع :توزيع الريع البترولي بين المنتجين و المستهلكين[1]:

لا يمكن تناول سعر البترول الخام دون تناول أسعار المنتجات البترولية التي تتضمن قدرا كبيرا من الريع الاقتصادي ممثلا في الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، تكرير، تسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ويتوزع الريع البترولي بعد إستبعاد كافة التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخا م) وبين حكومات الدول المستوردة معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات البترولية وتستند حصة الدول المنتجة في مشروعيتها إلى أن البترول يعتبر مصدرا طبيعيا ناضبا أما أهداف الدول المستهلكة من فرض الضرائب البترولية فتختلف تبعا للإعتبارات الداعية لفرضها ويختلف توزيع الريع البترولي بين الدول المنتجة وبين الدول المستهلكة تبعا لقوة أو ضعف أسعار البترول الخام ،إذ كلما إنخفض سعر البترول الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح.

في سنة 1970 كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في دول الإتحاد الأوروبي 11,42دولار وبإستقطاع إجمالي التكاليف 178 كان الريع الصافي يقدر ب 6,07 دولار، حصلت الدول المصدرة للبترول منه على 1,42 دولار وهو ما يعادل % 23 بينما كانت حكومات الدول المستهلكة تحصل على 4,65 دولار أي ما يعادل % 77 ولما إستردت الدول المصدرة حريتها في تحديد الأسعار في ظل حرب أكتوبر تحول توزيع الريع البترولي إلى مصالحها.ففي سنة 1975 بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية 27,90 دولار بينما بلغ صافي الريع 18,90 دولار موزعا بنسبة52 % للدول المصدرة و 48 %للدول المستوردة وبلغ نصيب

[1] مشدن وهيبة ، **مرجع سابق** ، ص 168.

الدول المصدرة ذروته سنة 1980 حيث حصلت على % 64 من صافي الريع مقابل % 36 لضرائب الحكومات الأوروبية[1].

إلا أن أسعار البترول أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم إنهارت عام1986 لم تسمح الدول الأوروبية بإنتقال الإنخفاض إلى المستهلك النهائي مما سينعكس أثره في زيادة الطلب على البترول بل سارعت إلى زيادة ضرائبها البترولية بحيث ارتفعت من 22,50 دولارا سنة 1985 إلى30 دولار سنة 1986 وإستمرت في الزيادة إلى أن بلغت 52 دولار سنة 1991 و 55,40 دولار سنة1992 وإن إنخفضت قليلا لتبلغ 50,80 دولار سنة 1993 ويأتي مشروع الإتحاد الأوروبي لفرض ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب البترولية [2],أما سعر البترول الخام فقد إستمر في التآكل بحيث إنخفض من 19,33 دولار سنة 1991 إلى 18,22 سنة 1992 وإلى 16,07 سنة 1993وباستبعاد تكاليف الانتاج و النقل يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافي الريع 11 دولار سنة1986 و 14.55 دولارسنة 1991 و 12.35 دولارسنة 1993 بذلك انعكس توزيع الريع البترولي بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من 20 %وبإضافة نحو 20 دولارا للبرميل مقابل تكاليف وأرباحالشركات الوسيطة يتراوح متوسط السعر للمستهلك النهائي في دول الإتحاد الأوروبي حوالي92 -94 دولار خلال السنوات 1990-1992 و 85,26 دولار سنة 1993ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة لليابان التي بلغ فيها السعر للمستهلك النهائي سنة 1993 حوالي 107 دولار كما بلغ صافي الريع 47 دولارا وكان توزيعه بنسبة % 74 كضرائب لحكومة اليابان و % 26 للدول المصدرة للبترول ولا يخرج عن هذا النمط في مجموعة الد ول الصناعية سوى الولايات المتحدة التي بلغ فيها السعر

[1] حمشة عبد الحميد،مرجع سابق ، ص 86

[2] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائرمن خلال البرنامج التنموي 2001_2014،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف ،2013_2014،ص194

للمستهلك النهائي سنة 1993 نحو 43 دولار منها 13,11 دولار كضرائب أي (% 52) مما يمكن إعتباره ريعا صافيا.

الشريك التجاري الرئيسي في مبادلة البترول بالسلع التي OCDE وإذ تعتبر المجموعة الصناعية فإن تطور الأسعار في الجانبين يمكن أن يعبر عن القيمة الحقيقية OPEP تصدرها المجموعة إلى دول لسعر البترول وبعبارة أخرى فإن إستبعاد أثر التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار صادرات 1991 يوضح أن أسعار – المجموعة الصناعية والذي إرتفع من 100 إلى حوالي 300 خلال الفترة1973-1991 يوضح ان اسعار البترول الخام مقومة بدولارات عام 1973 قد إنهارت إلى 5,90 دولار في المتوسط خلال الفترة 1986-1991 كذلك شهد الفترة 1991-1995 استمرار تآكل السعر في صورتيه الاسمية و الحقيقية[1].

[1] عصماني مختار، مرجع سابق ، ص 196

المبحث الثاني : خصائص الاقتصاد الجزائري و الاعتماد على المحروقات

المطلب الأول : الخلفية التاريخية حول قطاع المحروقات في الجزائر يتضمن هذا المدخل سردا لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

أولا /اكتشاف البترول:

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتهاالطبيعية و أن تبحث عن المصادر الطاقوية لها، فكان ظهور أثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة[1].

ترجع بدايات عمليات النقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غيليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية .توصلت هذه الشركات عام 1946إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952تعد

[1] بلقاسم سرايري ، **دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الإقتصادي الدولي الجديد و في أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007 2008 ،ص9

سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية حقل حاسي مسعود .يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسيةSNREAL تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية ، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي .وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابقعلى امتيازات صحراء الجزائر .لتتوالى الاكتشافات وبعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرةعلى قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطني تباشر النشاط البترولي[1].

ثانيا /تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك

صدر مرسوم 491/63 في 1963/12/31 يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك .وقد حدد المرسوم أهدافها التالية [2]:

1-القيام بدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.

2-بناء وسائل النقل.

3-شراء وبيع المحروقات.

4-الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.

5-تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.

6-القيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

[1] بلقاسم سرايري ، مرجع سابق ، ص 10

2 **الجزائر**، على موقع : **النفط والغاز في من تاريخ** موقع شركة سوناطراك ، **عناصر**
http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html

ثالثا /تأميم المحروقات:

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية .وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2) مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.

1967	تاميم شركة البيع التابعة لشركة بيرتيش بتروليوم و فرض الرقابة على شركتين امريكيتين للتوزيع و التكوين
13 ماي 1986	صدر امن يقضي بالتامين الكامل للشركات الاجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين و النقل
19 اكتوبر 1968	ابرمت اتفاقية جيتي .نتج عنهما قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للاعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي
1970	صدرت قرار تقضي بتاميم الشركات الاجنبية (بايتثناء الفرنسية) العامة في مجال انتاج البترول و لم يسنن من هدا القرار غير شركة جيتي و التي وافقت على شروط الجزائر
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتاميم الشامل للصناعة البترولية .تاميم منابعه الغاز الطبيعي و الغاء عقود الامتياز . منح شركة سوناراك دور المنفد الرئيسي لجميع العمليات البترولية و رفع نسبة مشاركتها الى 51% على الاقل

المصدر :نوري نبيلة، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف . ص11 .

واجهت فرنسا إجراءات التأميم باتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي [1]:

- ✓ حب جميع الموظفين والفنيين من الحقول.
- ✓ القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري.
- ✓ وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية.

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتيجة، وأمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات التأميم تراجعت الشركات الفرنسية عن موافقها وأبرمت اتفاقية سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري .كان من أهم بنود هذه الاتفاقية[2]:

- الاعتراف بشرعية قرارات التأميم وسحب كافة الادعاءات والتحذيرات التي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر.
- التنازل عن 51 % من نسبة الإنتاج بالجزائر.
- قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر.
- قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال.

يعتبر تأميم المحروقات حدث تاريخي هام بالنسبة للجزائر، غير أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح آفاقا اقتصادية وسياسية جديدة، تضع أيضا مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز القطاع النفطي لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية نظرا للدور تلذي تلعبه الجباية البترولية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

رابعا /الانضمام إلى منظمة الأوبك (OPEC) الاوابك (oapec)

---

[1] نوري نبيلة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف . ص17

[2] عبد الحميد عثماني ، **اثر العوئد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990 _2011** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012_2013، ص24

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفطopec ببغداد من 10 الى 14 سبتمبر احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار النفط، فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها .انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969 .

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فأنشئت في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام1970[1]

المطلب الثاني :إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات

لعبت الطاقة(النفط والغاز الطبيعي)في الجزائر دو را محوريا في الرفع من قد ا رت الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية، والحصول على العملة الصعبة .محققة بذلك صادرات المحروقات غالبية عائدات صادرات الجزائر.

أولا /الاحتياطي الجزائري من المحروقات:

1-احتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي :قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة في عام 2012 بحوالي 12.20 مليار برميل، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فقد قدرت خلال عام 2012 ب 9509 مليار وقدرت شركة بريتش بتروليوم في أخر إحصاءاتها أن العمر الاحتياطي للغاز الجزائري لن يتجاوز ال 55 سنة.و 20 سنة بالنسبة للنفط بناءا على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثما رات المبرمجة على المدى الطويل، وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي، والتاسعة من حيث الإنتاج، وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا؛ النرويج؛ قطر؛ كندا، على الترتيب.

[1] عصماني مختار،مرجع سابق ،ص 93

ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشرقي للبلاد ومن بين هذه الحقول:

73 في حوض اليزي ، 57 في حوض الصحراء الوسطى

34 في حوض بركين ورود النوس ، 31 في حوض واد مية[1] .

أ–تطور الاحتياطي النفطي :أما إذا نظرنا لتطور احتياطات الجزائر من النفط خلال ثلاثة عشر سنة مضت،فإن هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط .وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 12 عالميا وهذا ما يوضحه الجدول الاتي :

– تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة 2000–2012

جدول رقم (3) :تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000–2012

(الوحدة :مليون برميل)

السنوات	..2000 .	..2002 .	..2004 .	..2005 .	.2006 .	..2008 .	.2010 .	..2012 .
الاحتياطي التفطي	11314	11314	11350	12200	12200	12200	12200	12200

[1] عصماني مختار،**مرجع سابق** ، ص 94

Source ; OPEC, annual statistical bulletin 2013, P11.

نلاحظ من الجدول أن الاحتياطات انتقلت من 11.314 مليار برميل سنة 2000 إلى 12.20 سنة 2012 أي أنه هناك تطور بلغت نسبته 7.8 %.

ب –تطور احتياطي الغاز الطبيعي الجزائري :تميزت احتياطات الغاز في الفترة ما بين 2000 إلى 2012بثبات الاحتياطي عند حجم 4504 م3 وهو يشير إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت، والجدول رقم –4 –يظهر تطور الاحتياطي من الغاز الطبيعي للفترة 2000–2012

الجدول رقم (4) الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي 2000–2012 الوحدة (مليار م3)

السنوات	..2000	..2002	..2004	..2005	..2006	..2008	..2010	2012
الاحتياطي من الغاز	4523	4523	4545	4504	4504	4504	4504	4504

Source: * OPEC, annual statistical bulletin 2006, P18.

ثانيا /إنتاج المحروقات في الجزائر:

تعد المنتجات المستخرجة من المحروقات، من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي المحروقات السائلة والغازية وأغلبية الإنتاج موجه للتصدير[1].

[1] شعوة لمياء ، **سلطات الضبط لقطاع المحروقات في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة ، 2012_2014،ص22

1-إنتاج النفط الخام :عرف إنتاج النفط الخام خلال الفترة 2002 إلى 2012 مرحلتين، المرحلة الأولى شهد فيها الإنتاج ارتفاعا حيث انتقل من 729 ألف برميل يوميا سنة 2002 إلى 1,371 مليون برميل سنة 2007 بعدها عرف إنتاج النفط الخام تراجعا وصل 1,161 مليون برميل يوميا سنة 2012 والجدول رقم-5 -يوضح ذلك.:

السنوات	.2002	.2004	.2006	.2007	.2008	.2010	.2011	2012
الف برميل	729.9	1311.4	1368.8	1371.6	1356	1189.8	1161.6	1199.8

Source: * OPEC, annual statistical bulletin 2006, P17.

8-**إنتاج الغاز الطبيعي**[1]:عرف إنتاج الغاز الطبيعي تذبذبا في السنوات الأخيرة بلغ 175,19 سنة 2002مليار م3، وواصل الارتفاع إلى أن بلغ 201,18 مليار م 3 سنة 2008 ، ثم عاو د الانخفاض ليسجل182,59 مليار م 3 سنة 2012 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم(6) :إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2002-2012

السنوات	.2002	.2004	.2006	..2007	..2008	..2010	..2011	2012
مليون م3	175.19	183.87	194.78	198.18	201.18	192.20	190.89	182.59

Source: *OPEC annual statistical bulletin 2006, P13.

ثالثا /صادرات الجزائر من النفط والغاز:

[1] شعوة لمياء ، **مرجع سابق** ، ص 76

عرفت الصادرات الجزائرية من النفط والغاز، تذبذبات كبيرة مردها في ذلك لسببين، الأول الالتزام بقرارات منظمة الأقطار المصدرة للنفط(opec)للمحافظة على أسعار النفط مرتفعة والسبب الثاني عمليات الصيانة التي تقوم بها الجزائر على مستوى وحداتها الإنتاجية للمشتقات النفطية الأمر الذي يؤدي الى انخفاض إنتاج هذه الأخيرة، والجدول(7) الموالي يوضح الصادرات الجزائرية من النفط والغاز خلال الفترة 2002-2012[1].

الجدول رقم 07

السنوات	2002.	.2004	..2006	.2007.	.2008.	.2010.	.2011.	..2012
صادرات النفط الف برميل	1093.4	1339.2	1382.2	1704	1298	1023	1190	1259
صادرات الغاز مليوم م3	57.86	59.63	61.07	61.07	58.83	57.35	52.01	54.59

Source: * OPEC annual statistical bulletin2010.

المطلب الثالث : الفوائـــض النفطية و التنميـــة :

أدركت الجزائر أهمية عوائد الصادرات من المحروقات في تمويل عملية التنمية،وأنها تشكل فر ضية تاريخية للمساهمة في الخروج من حالة التخلف لأن الوجه الأكثر شيوع الإستخدام العائدات النفطية هو تخصيص النصيب الأكبر من هذه العائدات لغرض تسريع التنمية، أي استخدام النفط كمحرك للتنمية و تنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع و إنجاز البني الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية اللازمة ،بإعتبار أن ثروة النفط غير متجددة وآيلة إلى النضوب ،و

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 80_81

بالتالي فلا مناص للدولة من الاعتماد الكلي على الفوائض المالية و توظيفها في إنجاز المخططات التنموية في حل المشاكل الاقتصاد ية و الاجتماعية و استكمال الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي .

الفرع الأول :الفوائض النفطية

1-تراكم الفوائض النفطية :

لقد واكب تطور اسعار المحروقات في فترة معنة تدفقات مالية ضخمة لدا مجموع الدول المصدرة للنفط . ومنها الجزائر . شكلت ارصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية لهده البلدان ' و بالرغم من النواحي الاجابية الواضحة لتلك العائدات في تحسين المستوى الاجتماعي و المعيشي لمواطني هده الدولة . الا ان هده الفوائض نظرا لحجمها نكلفة اقتصادية و اجتماعية أي النواحي السلبية التي نجمت عتن التدفق السريع و المفاجئ لهده الثروة [1]

2-**تعريف الفوائض النفطية** [2]: إن الفائض النفطي يمثل الفرق الموجب بين العائد ات من ا لصادرات النفطية أساسا ، و بين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة، أي يعبر عن الفرق الموجب لميزان المدفوعات، و الذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن إستعابه في أ نشطة استثمارية حقيقية و منتجة، مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى ،إ ن الفائض من عوائد النفط هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصد ير ثروة طبيعية غير متجددة، أ ي لقاء اند ثار أ صل إ نتاجي و غير قا بل بطبيعته للتعويض ،و بذ لك يعتبر رأ س المال للتحصل معدلا موضوعيا لمورد انتاجي ناضب ' لكنه اعتبر "فائضا " لان الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياطات المحلية و هو فائض ظاهري لانه لم يتولد عن الانتاج الجاري لسلعة متكررة و انما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد.

الفرع الثا ني:الطاقة الاستيعابية للسوق الداخية :

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى ، **العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي** ، دار الطليعة ،بيروت 1983 ، ص 246

[2] ماجد عبد الله المنيف ،ملتقى الطاقة العربي : صناديق الثروة اليادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية ،بيروت ، سبتمبر 2009،ص8

لقد وردت عدة تعاريف حول مفهوم الطاقة الاستعابية (capasité d'bsorption) تدور حولة قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارد المالية المتوفرة او المقترضة و استخدامها بشكل منتج و تحقيق النمو اللاوم فيها ' و قد اوضح اقتصاديو التنمية فيما يتعلق بالطاقة الاستعابية لتقدير الراس مال اللازم لاقتصاد بلد ما لاجل تحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي[1] ' انه بعد حساب المذخرات الذاخية لذلك الاقتصاد و نسبة راس المال الى الانتاج (معامل راس المال) فان الفرق بينا يستطيع الاقتصاد توليده داخليا و بين ما يحتاج اليه ذلك الاقتصاد لتحقيق النمو المرغوب فيه بشكل طاقة استيعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية و بالنسبة للدول النفطية فسبب الوفرة المالية التي تعتبر اكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الاقتصاد من اجل تحقيق النمو المطلوب . فتزايد تلك الاموال عن الطاقة الاستعابية في ضور البنى الهيكية و المؤسسات و القوى العاملة المتوفرة , مع ان مفهوم القدرة الاستعابية مفهوم حركي و ان القدرة تتزايد مع تزايد الاستثمارات مع ما يوافقها من تطور ان مشكلة الطاقة الاستعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق افق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة و تحسين المؤشرات الاقتصادية و تحقيق العدالة في توزيع الثروة و لكن المشكلة الحقيقية تكمن في عجر تحويلها الى راس مال عيني ووسائل انتاج قادرة عاى خلف مناصب شغل و قيمة مضافة تؤدي الى النهاية – في اطار سياسة تنمية واضحة – ان تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول ان مفهوم الطاقة الاستعابية يلعب فيه تدخل الدولة دورا اكبر من النظام الاقتصادي الموجه , حيث يكون اشمل و اوسع من النظام القائم على المبادرة الفردية بسبب دور التخطيط في توجيه الاستثمارات و اكتشاف الفرص الافضل للاقتصاد الوطني و استغلالها بنجاح , و لذلك فان الجزائلا بسبب اختيار المنهج الاقتصادي الحر و المبارة الفردية في الوقت الحالي , و عدم رغبتها ربما في تملك قطاع صناعي عمومي من جديد تنتجه نحو استخدام هده الفوائض في مجال تنمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية و هي دات مردود اقتصادي بعيد المدى اكثر من توجيههما نحو اقامة

2 محمد عبد الشفيع عيسى ، **مرجع سابق**، ص 249

المنشئات الصناعية القادرة على انتاج سلع و خدمات تلبي الطلب المحلي من جهة و تكون قادرة على المنافسة الخارجية من جهة ثانية .[1]

و خلال الخمس سنوات الاخيرة عرفت الجزائر نموا في التدفقات المالية مما طرح مشكلة تطور الفوائض المالية و الطاقة الاستعابية على اساس ان السوق الداخلية في الوقت الراهن و في المدى القريب لا تستطيع استعاب و توظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجعة , بالاضافة الى محدودية الامكانيات (المقاولائية) لانجاز المشاريع و ما يطلبه الاقتصاد الوطني من الشفافية في استعمال عائدات المحروقات .

الفرع الثالث : تطور العوائد المالية من الصادرات النفطية الجزائرية

لقد شهدت اسعار البترول تطورا كبيرا بدات بعد الصدمة النفطية الاولى 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية و استطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق و ان تبسط سيادتها على الانتاج و تقرر سياسة الاسعار المعلقة . ثم جاءت الصدمة النفطية الثانية سنة 1979 و التي كانت نتيجة الازمة الامريكية الايرانية و حرب الخليج الاولى , حيث زادت العائدات النقدية للدولة المصدرة و للنفط , و افضت الى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها , ثم في الفترة الاخيرة بعد تحسن اسعار البترول ابتداءا من سنة 2000 و تطورها بشكل غير مسبوق ' اعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية بعد ان عانت من تراجع حاد من منتصف الثمانينيات و خلال عشرية التسعينيات هذه الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادة البترول الخام المستخرجة من الابار الى ارصدة نقدية في البنوك و ليس عن طريق الادخار الوطني

[1] عيسى مقليد ، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008 ،ص 57 .

والتراكم لدى المؤسسات المنتجة و الافراد عبر النظام المصرفي , حيث ان نمو الموارد المالية يعتبر انعكاسا لنمو اسعار البترول و تزايد حجم كميات التصدير التي تختلف من سنة الى اخرى[1].

و قد عرفت الجزائر نفس الظروق التي مرت بها الدول النفطية الاخرى من حيث نمو الفوائض في فترة معنية و تراجعها في فترات اخرى و يمكن من خلال هذا الجدول رقم (4.2) و الشكل البياني (4.2) ملاحطة تطور العوائد المالية من الصادرات النفطية الجزائرية خلال فترة ممتدة على مدى 39 سنة (من 1970 الى 2008) : حيث يمكن ان تتابع تطور العائدات و تراجعها في فترات معينة مثل سنوات 1986 -1988 و سنوات 1994-1998 بسبب تراجع اسعار المحروقات انذاك .

جدول رقم (9) تقدير المداخيل الجزائرية من الصادرات النفطية للفترة من 1970 الى 2008

الوحدة : مليون دولار

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
1009	857	1304	1887	4687	4700	5259	5944
1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
6326	9551	13871	14396	13170	12170	12803	12861
1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
7433	8641	8429	10222	14707	13313	12147	10864
1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
9946	11178	14066	14657	11090	12522	18508	19132

[1] عية عبد الرحمان ، دور عوائد صادرات في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية ، **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 5 جوان ، جامعة ابن خلدون _ورقلة ، 2011،ص207

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
18820	24105	32324	45631	53221	59480	77293	

المصدر :OPEC.annual statistical bulletin 2008.2005

و يمكن أن نعاين بشكل اوضح من خلال الشكل تزايد العوائد المالية و تراجعها خلال الفترات معينة ثم صعودها الكبير من سنة 2002 الى 2008

المطلب الرابع : مكانة قطاع المحروقات في استراتيجية التنمية

مباشرة بعد استرجاع الجزائر لقطاع المحروقات و جب عليها السيطرة على مصادر تمويل اللازمة،خاصة و ان هذا القطاع يؤمن وسائل التراكم اللازمة للدولة من جهة ،ويساهم في تطوير الصناعات الأساسية الرئيسية من جهة اخرى،مع العلم أن تاميم التجارة الخارجية و النظام المصرفي الذي تم في منتصف الستينات سمح لقطاع المحروقات بلعب دور أساسي كما سمح للدولة التحكم في مقاليد الانتاج.

إن نموذج الجزائري في مجال التنمية النابع من الواقع الذي عاشته الجزائر خلال السنوات الاولى من الاستقلال يتميز بانشاء جهاز انتاجي يملك القدرة العالية لتحقيق التكامل بين قطاعات اقتصادية تزداد تنوعا بشكل تدريجي، لقد أعطت الاولية في المرحلة الاولى للشركات المحركة في قطاع الصناعات الثقيلة ، وتبرز من بينهما شركتين هما : سونطراك و شركة SNS، وكان على هذه الشركات المحركة التي تهدف اولا الى رفع قيمة الموارد الطبيعية (الحديدن المحروقات الفوسفات).أن تجر وراءها بقية القطاعات الاقتصادية، فيحدث هذا الجر عن طريق ا يسمى باثار السحب الخلفية و الامامية .[1]

[1] عبادة عبد الرؤوف، **مرجع سابق** ،ص 90

أما تطوير الصناعات الميكانيكية و مواد البناء و الكيمياء فيجب ان يوفر للزراعة ما تحتاجه من سلع و رفع مستوى انتاجيتها (كالأسمدة و المبيدات و الالات و اجهزة اخرى ...الخ) ويشكل هذا التر ابط الأساسي بين الزراعة و الصناعة في الجزائر شرطا أساسيا لتغيير العلاقات الاجتماعية و تحقيق الإصحلاح الزراعي وتحسين توزيع دخول الطبقات الريفية.

أما إنتاج السلع الاستهلاكية الزراعية و الصناعية فسيتم تحفزيه عن طريق توزيع مكثف للقدرة الشرائية ضمن سوق وطنية في توسع كامل .

استوجبت إقامة هذا النموذج، في هذه المرحلة على الاقل استثمارات هائلة ، لا يمكن ايجادها الى عن طريق التراكم الحاص في قطاع المحروقات و الناتج عن عملية تصديره الى الخارج.

والجزائر تشبه تماما الدول النامية الاخرى . و هكذا قررت الجزائر استرجاع الموارد الطبيعية و جعلها كوسيلة للتنمية ، و في هذا الصدد يقول دبرنيس (G.DESTANNE DE BRENIS) : أرادت الجزائر أن تجعل البترول ليس فقط جغرافيا و انما كذلك اقتصاديا.[1]

إن تحليل دور قطاعات المحروقات في التراكم في الجزائر يتم بطريقتين متكامليتن :

1-في الميدان العالمي : و يتحلل اولا تاريخيا عن طريق التقويم (التثمين) العالمي للمحروقات ، و الذي يسمح بتكوين الفائض المالي المخصص لتكوين راس المال في الجزائر.

2-في المجال الوطني : و يتحلل ايضا عن طريق الاثار الهيكلية لهذا القطاع عن بقية فروع الاقتصاد الوطني. يمكن القول هنا في هذه الحالة بان الفائض الاقتصادي هو الاهم من الفائض المالي المخصص.

هذان النوعان من توزيع التراكم يجسدان اهمية قطاع المحروقات في الاستراتيجية الجزائرية للتنمية.

وعلى هذا فإن دور المحروقات في التراكم و تمويل عملية التنمية يتمثل في الاهداف التالية:

[1] عبادة عبد الرؤوف ،**مرجع سابق**، ص 91

- ✓ يصبح قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق الايرادات المحققة من الصادرات (انجازات الريع البترولي و الغازي) وهو الهدف التي تركز عليه هذه الدراسة لانه يتعلق بالسوق العالمية للطاقة عموما و السوق البترولية خصوصا.
- ✓ لقطاع المحروقات دور ديناميكيا في بقية الفروع و خاصة الزراعة. و هذا عن طريق توسيع التكامل الصناعي و بالامداد بالطاقة ومنتوجات مختلفة من البيتروكيماوية الهامة من الناحية الكمية و من ناحية الاسعار المنخفضة التي تستفيد منها الصناعات القاعدية.
- ✓ زيادة الامكانيات المالية للدولة خاصة في مجال العملات الصعبة.
- ✓ تمثل المحروقات المواد الاولية الضرورية للفروع الاساسية للصناعة.
- ✓ تمثل المحروقات مصدر طاقوي مهم بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث :السياسات التنموية في الجزائر

المطلب الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أقر في 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 212 مليار دج، أي حوالي 4 مليار دولار .وقد جاء هذا البرنامج في اطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها من خلال البرامج التنموية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

أولا/خصائص و أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصاد و بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و

كما لا يمكن اعتباره ،رفع مستوى التشغيل ، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي و تقليص حجم البطالة مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه و التزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، و لا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية و المنشآت القاعدية من قبل الدولة[1].

إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي و قطاع الطاقة " المحروقات و المناجم و الكهرباء" و المواصلات السلكية و اللاسلكية، و القطاع الاقتصادي العام، و الإدارة الجبائية و التعرفة الجمركية و العقار الصناعي وتنظيم الاستثمار وإجراءاته، ولن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي 2001 و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل ،إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية ، وتحسين مدخولات الجباية العادية و تدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية و النقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستنزل إلى أقل من 20 % من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة[2].

أهداف البرنامج :إن الهدف الأساسي الذي وضع من أجله البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي بعد فترة من الضعف والتراجع، فضلا على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للتشغيل، ويمكن تلخيص أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي على النحو التالي :[3]

أ –معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]أمينة عتو ، **انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر _1996_2012**،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012_2013، ص 32_33

[2]أمينة عتو ، مرجع سابق ، ص 39

[3]عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011 ، ص .216-217

ب –المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن.

ج –تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، من خلال:

–الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في اطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا ،والشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، كخطوة أولى نحو إرساء استراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

–مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة؛

–دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة،و العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.

–إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي.

ثانيا /**هيكل برنامج دعم النمو الاقتصادي:**

يتمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001–2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول رقم 09:

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الاصلاحات	30.00	15.00	-	-	45.00
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.60	20.30	22.50	12.00	65.40
تنمية محلية	32.40	42.90	35.70	3.00	114.00
تنمية الموارد البشرية	39.40	29.90	17.4	3.5	90.20

أشغال كبرى و هياكل قاعدية	93.00	77.80	37.60	2.00	210.00
المجموع	205.40	185.90	113.20	20.50	525.00
النسبة من الناتج المحلي	%4.7	%4.0	%2.2	%0.4	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني سنة 2001 ، الدورة العامة ،ص 87.

لقد وزع المبلغ المخصص لبرنامج الفترة 2001-2004 كما يوضحه الجدول أعلاه على برامج فرعية على النحو التالي :[1]

برامج التنمية المحلية والحماية الاجتماعية :خصص له مبلغ 114 مليار دج، من أهدافه:

أ -الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف الى تحسين ظروف معيشة السكان.

ب -دعم المخططات البلدية للتنمية و ذلك من أجل التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى التراب الوطن.

ج -إنجاز وصيانة الطرقات الولائية والبلدية، التزود بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و البيئة ، بالإضافة إلى المقدمة للمواطن.

د -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة، من أجل تطويرها و المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

هـ -تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العالية من عنصر العمل من أجل محاربة ظاهرة البطالة.

و -تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص .107-108

ي – توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية و المعزولة.

ك –التكفل بفئة المعوقين و العجزة و المحرومين عن طريق تقديم منح و تحويلات اجتماعية لهذه الفئات وتأهيل المؤسسات المختصة بالتكفل.

1–برنامج تنمية الموارد البشرية :خصص له مبلغ 90.2مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني الصحة، الشباب و الرياضة، الثقافة و الشؤون الدينية، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع[1].

2 –**أشغال كبرى وهياكل قاعدية** :إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات البرنامج راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة،والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، وقد قسمت مخصصات هذا القطاع البالغة 210.5 مليار دج على ثلاث جوانب رئيسية وهي:

أ –تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9مليار دج.

ب –تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج.

ج –السكن والعمران بقيمة 35.6مليار دج.

3 – دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري :يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل

[1] بارك نعيمة ، تنمية الموارد البشرية و اهميتها في تحسين افتتاحية و تحقيق الميزة التنافسية،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد السابع ، جامعة الشلف ،بدون سنة نشر ، ص 275

في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري الثروة السمكية، بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي، ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4مليار دج وزعت على برنامجين فرعين، البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي وخصص له55.9مليار دج والبرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري خصص له ما قيمته 9.5 مليار.

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004،، رصدت له الدولة مبلغا إجماليا قدر ب 4202.7مليار دج [1] أي ما يعادل 55 مليار دولار، كما شهدت نفس الفترة إطلاق برنامجين تكميلين آخرين، الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري وتراكم الادخار الحكومي.

فقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج للحفاظ على المكاسب المحققة في اطار برنامج الإنمائي الأول، انطلاقا من أن المكاسب حتى وإن لم تسمح بتحقيق كافة الأهداف إلا أنها تعد الاطار المناسب المشجع على الاستمرار في نفس النهج.

أولا /أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

تتميز أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج ويمكن تلخيصها على النحو التالي :[2]

2-ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5%طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.

---

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص .243.

[2] المرجع نفسه، ص 245-246

1-إنشاء100.000مؤسسة اقتصادية جديدة.

3-توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

4-إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

5-انتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة والخوصصة، ومواصلة التكييف المالي والاقتصادي مع الأوضاع الدولية للسماح باندماج أفضل في هذه الفضاءات وهي الهدف الذي يندرج في إطار التحديات الكبرى التي يرفعها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة[1]

ثانيا /هيكل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في الجدول التالي:

جدول رقم (11): محاور برنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيات الجديدة و الاتصال	50.0	1.18

[1]عبود هودة، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008 ، ص17.

المجموع	4202.7	100

المصدر :البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول ص 2 على الموقع ك–www.premier-minister.gov.dz،

بملاحظة هيكل توزيعات النفقات الذي شمله هذا البرنامج يتضح لنا جليا ترتيب الأولويات، حيث يأتي المحوران الأول والثاني على راس القائمة بامتصاصهما على التوالي 45.41%و 40.53%من الغلاف المالي الإجمالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم التحديات التي ترفعها الدولة في هذين المجالين الحيويين اللذان بقيا لفترة طويلة يعانيان من الضعف.

إن المحاور التي شملها هذا البرنامج تعبر عن رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعالية النشاط الاقتصادي وسنذكرها فيما يأتي:

2–تحسين ظروف معيشة السكان :يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن ويليه قطاع التربية، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشئات الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعدا يداغوجيا و 26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل ظروف للتحصيل العلمي على مستوى الجامعة الجزائرية[1].

3–تطوير المنشآت الأساسية :يحتل هذا الجانب 40.50%من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في

[1] نورة عمارة ، **النمو السكاني و التنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2012 ، ص 130

دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على اربع قطاعات فرعية كما يلي:

جدول 12 يوضح القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية الوحدة (مليار دج)

القطاعات	المبالغ
النقل	700.00
الماء (السدود و التحويلات)	600.00
تهيئة الاقليم	393.00
الاشغال العمومية	600.00
المجموع	1703.00

المصدر :برنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، مرجع سابق، ص 34-37

ويأتي قطاع النقل في صدا ةر اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن خطوط تطوير السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و 3 مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية أما قطاع الماء فيتضمن إنشاء 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 3 محطة تصفية[1]

3-دعم التنمية الاقتصادية :يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي :

[1] عبود هودة، **المرجع السابق**، ص .36

أ –الفلاحة والتنمية الريفية :حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف هذا البرنامج إلى:

–تطوير المستثمرات الفلاحية.

–تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.

–حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.

–محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها.

–حماية السهوب وتنميتها.

ب –الصناعة :حيث خصص لهذا القطاع 13.5مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

ج –ترقية الاستثمار :حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ، لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

د –الصيد البحري :خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية[1].

هـ –السياحة :حيث خصص لها ما يقارب 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي[2].

و –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :إذ انه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي

---

[1] بارك نعيمة ، **مرجع سابق** ،ص 280

[2] حميدة بوعموشة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011_2012، ص34

تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة ما قيمته 4 مليار دج بغرض تحقيق ما يلي[1]:

-إنجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-دراسة وإنجاز متاحف للصناعة التقليدية.

-إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصناعة التقليدية.

-إنجاز غرف للصناعة التقليدية والحرف.

-دعم وتطوير أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

4-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها :والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الاطار نتيجة الظروف التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات.

وخصص في هذا الاطار مبلغ 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

أ -البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال :حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية[2].

ب -العدالة :حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

ج -الداخلية :والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

---

[1] آيت عيسى ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر و أفاق و القيود ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد السادس ، جامعة الشلف ، بدون سنة ، ص274

[2] وزارة البريد و التكنولوجات الإعلام و الإتصال ، الموقع الرسمي :http://www.mptic.dz/ar/

د –التجارة :إذ انه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة وهي:

-إنجاز مخابر مراقبة النوعية؛

-اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية؛

-إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

هـ –المالية :حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

المطلب الثالث : برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010–2014

لقد جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي تتمة للبرامج السابقة، ضمن اطار ديناميكية إعادة الإنعاش الاقتصادي والإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات .وقد خصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي مبلغ مالي قوامه 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار[1] ، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ قدره 11543 مليار دج أي ما يقارب 155 مليار دولار.

أولا /أسباب و مبررات برنامج دعم النمو الاقتصادي:

لقد جاء في بيان السياسة العامة للحكومة في أكتوبر 2010 أسباب ومبررات برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

2–أسباب البرنامج : [2] إن أهم الأسباب التي جعلت الحكومة إلى اطلاق برنامج جديد هو إكمال ما تبقى من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وترجع الحكومة هذا التأخر إلى دواعي موضوعية وأخرى تمثل نقائص في التحكم.

---

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، عدد 10 ، جامعة ورقلة، 2012 ، ص .147

[2] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص321–322

أ –الأسباب الموضوعية :تجري العادة على أن كل برنامج عمومي للتنمية، يعتبر امتداد للبرنامج السابق، وقد كان على سبيل المثال برنامج (2005-2009) يتضمن ما قيمته 1216 مليار دج من البرنامج الجاري الذي انتهى في 2004 . ذلك لان البرنامج الجاري يعد أكثر من ضرورة لتفادي سن وات بيضاء، بمعنى لابد منه حتى يستجيب لطلبات المواطنين، من مساكن ومدارس وكهرباء وغاز ومياه صالحة للشرب، هذه الحقيقة نفسها سجلت في 2009/12/31 أزيد من 500.000 مسكن ممول من طرف الدولة أو بمساعدتها، لايزال قيد الدراسة على مستوى ورشات الإنجاز.

أما السبب الموضوعي الثاني فهو يتمثل في عمليات التوسعة الجوهرية نظرا لما تميزت به الخزينة من إيرادات جيدة، بداية من 05 أفريل 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 نهاية البرنامج الخماسي، نذكر منها على سبيل المثال:

-البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي خصص له 377 مليار دج، كان ذلك في شهر فيفري 2006.

-البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الهضاب العليا الذي أجيز في نفس الشهر والسنة بمبلغ مالي قدره 693 مليار.

-برنامج تكميلي آخر يتكون من 270.000 مسكن خصص من أجل امتصاص السكن الهش ، بغلاف مالي قدره 800 مليار دج[1].

ب –نقائص في التحكم :لقد سجل برنامج (2005-2009) تأخرا في بعض المشاريع بسبب ندرة العقار وتشبع أداة الدراسة والإنجاز، بالإضافة إلى التمديدات التي لازمت الصفقات العمومية في آجال الموافقة .كما أن نقائص التحكم هذه اتضحت من خلال الحجم المعتبر في عمليات إعادة التقييم، خاصة على مستوى إنضاج

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص 336

الدراسات، وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، بدليل أن البرنامج الجاري قد شهد إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010 فقط.

1-مبررات البرنامج : لعل أهمها، ذلك الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب ببعث برنامج تنموي في حدود 150 مليار دولار، يستجيب للحاجات الملحة من قبل الاقتصاد الوطني، والزيادة السكانية المعتبرة .هذه المبررات نستشفها من خلال المشاريع الجديدة للطرق والسكك الحديدية، وكما هي مكلفة، هي أيضا ضرورية وذات أهمية من أجل خلق مناخ يساعد على التنمية والنمو في آن واحد، كما يشهد على ذلك برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي[1].

ثانيا /أهداف البرنامج:

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى مايلي:

2-إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل جديد.

1-إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، وانشاء وتحديث 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، مع تعزيز قدرت التقييس الصناعي.

3-دعم وتحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الاعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه سواء الغابي منه أو الرعوي.

4-استكمال وتحديث وترميم وإنجاز ما لا يقل عن 12030 كم من الطرقات، بما فيها الطريق السيار شرق-غرب، إضافة إلى إنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء آخر، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات.

2-بالنسبة لقطاع التربية :إنجاز أكثر من 3100 ابتدائية، و 1100 إكماليه، و 840 ثانوية.

2-بالسبة للتعليم العالي :إنجاز 600.000 .مقعد بيداغوجي، و 400.000مكان للإيواء، وتوفير 44

[1]عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص321

مطعم جامعي.

ثالثا /محاور برنامج دعم النمو الاقتصادي:

لقد تم تقسيم المبلغ المخصص لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على برنامجين هامين[1] :

-استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب)...بغلاف مالي قيمته 9700 مليار دج.

-تخصيص حوالي 11514 مليار دج للمشاريع الجديدة، وتوجه أكثر من 40 %من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائر بهدف تعزيز التنمية البشرية.

[1] عصماني مختار ،**مرجع سابق** ، ص 157

ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث محاور رئيسة يمكن توضيحها في الجدول رقم 13:

جدول يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 الوحدة : مليار دج

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	%من اجمالي البرنامج
1-برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان	9903	
-السكن	3700	
-التربية،التعيلم العالي ، التكوين المهني	1898	45.42
-الصحة	619	
-تحسين الخدمة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	
-قطاع الاشغال العمومية و النقل	1000	
-قطاع المياه	2000	16.05
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	
-الفلاحة	1000	16.05
دعم القطاع الصناعي	2000	
دعم المؤسسات و المتوسطة و التشغيل	500	

المطلب الرابع : تحديات التنمية المستقبلية في الجزائر

تهدف التوجهات الجديدة لسياسات التنمية الجزائرية في المدى المتوسط و البعيد إلى تحقيق النهوض الاقتصادي في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي اصبحت ضرورية بفعل تفكك بنية الاقتصاد الوطني من جراء تذبذب أسعار البترول في السوق العالمية من جهة ، و تفاقم ازمة الديون الخارجية من جهة اخرى.

ان ارتباط سياسات التنمية المتعاقبة منذ الاستقلال بموارد قطاع المحروقات كان نتيجة لغياب استراتيجية تنموية في المدى المتوسط و البعيد تمس كافة القطاعات الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي [1]:

- ضعف اختيار الاستثمارات الاجنبية ، و سوء توزيعها على مختلف القطاعات.
- عدم تشجيع سياسة الانتاج و الاعتماد على التصدير و تشجيع المستوردين بالجملة.
- عدم القدرة على تصور المستقبل المتوسط و البعيد.
- عدم القدرة على تحديد أثار الاجراءات النقدية على القطاعات الانتاجية
- في اطار تطهير المؤسسات العاجزة ماليا ، ثم التركيز على الحلول المالية و تفضيلها على الحلول الاخرى.

و تبدو التحديات الحالية أكثر الحاحا و اهمية هي [2]:

- ✓ ضرورة ايرادات المحروقات و تثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى.
- ✓ تحسين مناخ و بيئة الاعمال و النشاطات و العمل على تنشيط الاستثمار.
- ✓ تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات و النشاطات حسب الموصفات العالمية.
- ✓ تقديم اطار التوازنات المالية الكلية المحققة في ظل الاصلاح.
- ✓ استغلال طاقة الانتاج و تقليص ضياع هذه الطاقة و خاصة في القطاع الصناعي و الزراعي .

---

[1] زرقين عبود و جباري شوقي ، **مداخلة : التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر _واقع و تحديات_** ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، ص 17_18

[2] عبد الباقي محمد ، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المسيديمة _دراسة حالة الجزائر_**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009_2010، ص128.

- ✓ تخفيف اثار و التعديل الهيكلي على المستوى الفئات الفقيرة و المحرومة (الشغل-السكن)
- ✓ اقامة تجهزة اخرى لتدعيم الانعاش الوطني و الاستثماري العام و الخاص الوطني والدولي.
- ✓ ضرورة ترقية اشكال المختلفة للمؤسسات و المقاولات الصغرى و كذا النشاطات التي يجب ترقيتها الى مؤسسات.
- ✓ اعادة الاعتبار الى العمل المنتج .

وحتى تتطلع الى المستقبل يتبين لنا ان الاقتصاد الجزائري رغم اوجه القصور الحالية الا انه يملك مقومات داخلية كبيرى تمكنه من تحويل التحديات الحالية الى رهانات يمكن كسبها،خاصة وان فترة ما بعد الاصلاح الاقتصادي أي الفترة من 1999 الى 2007 اعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الايجابي للسوق البترولية[1].

خلاصة الفصل:

إن الوضعية الحالية التي يتميز بها الاقتصادي الوطني تتطلب حلولا محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل ، و بعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى ، و إقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش، زيادة على انتشار الفقر و المخاطر التي تهدد عالم الشغل ، و تفاقم أزمة السكن كلها عوامل تتطلب بدورها حلولا و إصلاحا

[1] عبد الباقي محمد ، مرجع نفسه، ص 130

جذريا و خاصة أجهزة التكفل مع الترقية ضمان اجتماعي وطني كهدف أساسي.

ضرورة إعداد سياسة اقتصادية شاملة و متكاملة لتتضمن هذه السياسة المحاور الخاصة بالتنمية و الأولويات التى تسمح بالاحتفاظ بالنسيج الصناعي الحالي.

مواصلة عملية تكييف البرامج و الإجراءات المتخذة من أجل إنعاش نشاطات قطاع الزراعة بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية دائمة و متوازنة.

وأخيرا و على مستوى الإطار العام للتحليل يبدوا أنه من الضروري أن تستند التصورات في مجال السياسة الإقتصادية إلى رؤية واضحة حول التطورات الاقتصادية الدولية ، إعادة الانتشار الصناعي ، و أثارها المتوقعة على الإقتصاد الوطني ، و أخيرا تقييم مختلف اتفاقات الشراكة التي أقامتها الجزائر.

خاتمة:

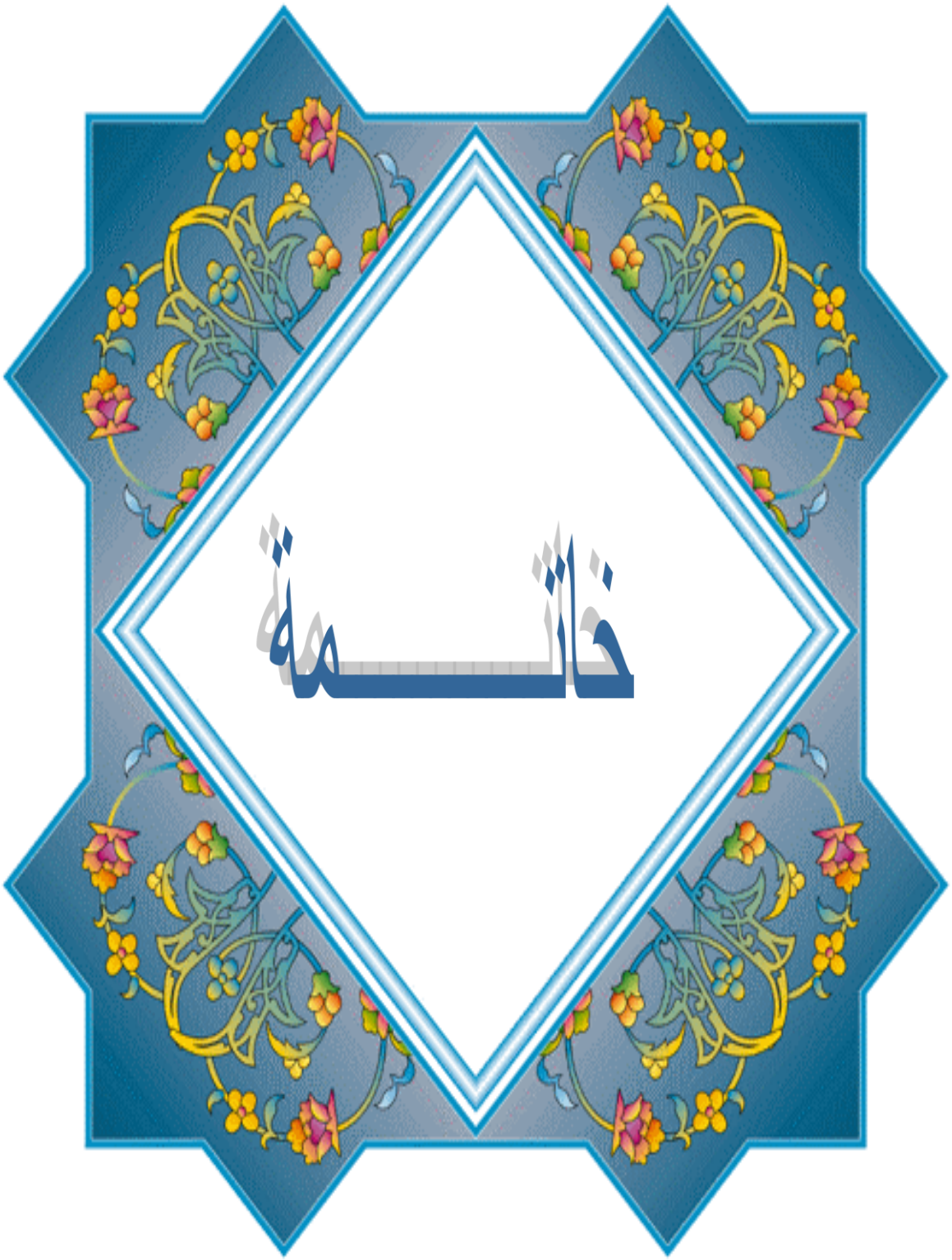

خاتمة:

خاتمة:

إن العقليات الاحتكارية لاتزال تتحكم في دواليب الاقتصاد الجزائري والتي رسخت اقتصاد البازار على حساب الميكانيزمات الفعالة للسوق المتمثلة في المنافسة والابتكار، وهذه النظرة تعكس العديد من المفاهيم المتناقضة حينا والغامضة حينا آخر تبعا لنقص فعالية ووضوح الوسائل والأدوات الإحصائية للملاحظة والقياس الاقتصادي والاجتماعي التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب. لا يمكن أن تبقى الجزائر مجرد جملة من المعوقات بل يجب تفعيل الاندماج الاقتصادي قصد مجابهة اللوبيات التي ترى في عولمة الاقتصاد ذريعة لتموقع بارونات الاستيراد لفرض سياسة ليبيرالية متطرفة ضاربة عرض الحائط بمصلحة البلد والسلم الاجتماعي ، وإيجاد مكانة لها في المفاوضات حتى ترسخ موقعها في هذا العالم الذي لا يعترف بالضعف والتفكك اخذين بعين الاعتبار أن الجزائر مخزن للقدرات المتعددة ، فيتعين عليها السعي قدما لاستقراء نموذج الابتكار والمنافسة بالتركيز على العلم والتكنولوجيا أي إيجاد نموذج اقتصادي واجتماعي مرن يأخذ بعين الاعتبار تفكيك الاحتكارات المفتعلة التي تتغذى على الريوع حتى تصل إلى نمو اقتصادي كبير خارج نطاق المحروقات ، لأن الاقتصاد الصاعد مرادف لاقتصاد السوق الحقيقي الذي يأخذ بعين الاعتبار بلورة النماذج الاقتصادية تبعا لخصوصيات المجتمع الجزائري بعيدا عن محاكاة النماذج الأمريكية والإسكندنافية واستيرادها جاهزة ،لأن العولمة تسعى لمسخ هذه الخصوصيات تحت أدبيات مختلفة وبالإضافة إلى ذلك يتعين تنشيط التعاون على مستوى المغرب العربي والمشرق مما يطرح إعادة تصور للسياسة الاقتصادية للجزائر تجاه خلفية التكامل المغاربي وما جهة التحديات المشتركة ، فبناء المغرب العربي ينبغي أن يقام على أساس مقاربة بنيوية تنتظم حول قواسم مشتركة اقتصادية واجتماعية.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول ان أهم النتائج المتوصل إليها هي :

- هيمنة القطاع النفطي على الإقتصاد الجزائري مما أدى إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

خاتمة:

- غياب الشفافية و آليات الرقابة على نشاط قطاع النفط مما تسبب في انتشار الفساد و أدى إلى هدر الموارد و إضعاف الكفاءة في التوظيف .
- بداية إرتفاع العوائد النفطية منذ بداية القرن الحادي والعشرين و ذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط المتواصل.
- عملت الجزائر خلال الفترة (2000-2014) من أجل تسديد ديونها وتنفيذ خطط التنمية .
- اعتماد ميزانية الجزائر على إيرادات الصادرات النفطية ، هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.
- تتسم الممارسات الادارية والثقافة السياسية بالعقلية الريعية، وهي عقلية ناتجة عن خلل في العلاقة السببية بين العمل والعائد أين أصبح الدخل والعائد لا يرتبط بالعمل أو تحمل المخاطر ، وهذا ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد والبروقراطية اللتان تعتبران من أهم عقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الإقتصادي و النمو الاقتصادي .
- تشكل عائدات الريع الاقتصادي شريان التنمية الاقتصادية في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تمويل الاقتصاد الوطني .
- لقد عرفت الجزائر والسياسة الاقتصادية المتبعة فيها تغييرا كبيرا ابتداءا من سنة 2009 بعد ارتفاع نفقات التسيير ،حيث تم تخصيص جزء معتبر من المداخيل البترولية لتمويل ميزانية التسيير و هذا ما يعتبر انحرافا على القاعدة .
- رغم ضخامة الاموال المرصودة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ،إلا أنها لم تستفد منها بالكيفية المطلوبة ،أي لم تنعكس بصورة ايجابية على رفاهية السكان .
- تأثير عوائد النفط الايجابية على الاقتصاد الجزائري والتنمية في الجزائر خلال الفترة (2001-2013) ، كما كان لها آثارا سلبية على بعض المجالات ،تتمثل أهم الآثار الايجابية في ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ،كما سمحت عوائد النفط بتنفيذ مشاريع استثمارية هامة ،وعن أهم الاثار

خاتمة:

السلبية تكمن في الاثر السلبي لعوائد النفط على القطاعات غير النفطية وعلى تنافسية الصادرات خارج المحروقات ،إضافة الى اهمال القطاعات الاخرى على غرار الصناعة والزراعة ،وزيادة الواردات الغذائية.

وعن أهم التوصيات التي يجب الاخذ بها من أجل بلورة إقتصاد قوي ووضع بدائل تجنبا لاستمرار في الاعتماد الكلي على الاقتصاد الريعي القائم على الاعتماد الكلي للنفط والطاقة ومن بين هذه الحلول :

- على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة وفتح باب الاستثمار الاجنبي في هذه الطاقات، وكذا تفعيل التعاون المشترك بين الجزائر والدول ذات الخبرة في هذا المجال .
- يمكن تحقيق استقرار دائم للاقتصاد الجزائري وتنميته بتنويع الصادرات والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة ،التي تعتبر منتجة ومهمة لتحقيق نمو اقتصادي ايجابي كالقطاع السياحي والفلاحي اللذان يعتبران أساسيان ،وكذا بتفعيل باب الاستثمار وذلك حتى لا نقع كل مرة ف اختلالات هيكلية جمة.
- ترشيد الانفاق الحكومي وعقلنته، ويأتي ذلك من خلال محاربة اشكال وآليات الفساد ،ومحاربة ظواهر هدر المال العام،وتوجيه الانفاق نحو الاستثمار على المشاريع الصناعية.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي إقتصاد ،وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وادراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية.

خاتمة:

المراجع:

المراجع:

قائمة المصادر :

- القرآن الكريم .
- السنة النبوية الشريفة.

قائمة المراجع :

أولا : الكتب باللغة العربية :

1- أ .بلوم ديفيد ، وآخرون،" **الصحة والثروة والرفاه"، مجلة التمويل والتنمية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عدد مارس2004 .

2- اسماعيل محمد محروس :**دراسات في الموارد الاقتصادية**، الجزء1 ، ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 1988.

3- الباب ،طلال ،**قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث**،دار النشر و التوزيع ،الطبعة1، لبنان 1981.

4- بيضون، توفيق سعيد ، " **الاقتصاد السياسي الحديث** " ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع .الطبعة 3، سنة 1414هـ.

5- تودارو ميشال ، **التنمية الإقتصادية** ، ترجمة : محمود حامد ، محمود حسن حسني ، مجلد 1 ، ط1، القاهرة ، دار المريخ للنشر.

6- تومي عبد الرحمان ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

7- دويدار، محمد ، **مبادئ الاقتصاد السياسي . تاريخ علم الاقتصاد السياسي الاقتصاد السياسي و راسمالية الاقتصد السياسي و الراسمالية** ، الجزء1، اساسيات المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، الطبعة 6.

8- الريماوي، أحمد شكر ،**اقتصادات الاراضي و استعمالاتها**.جامعة القدس المفتوحة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، 2008.

9- السروجي ،طلعت ، **التنمية الاجتماعية**، مركز نشر و توزيع الكتاب الجامعي ،جامعة حلوان.

المراجع:

10- شفيق محمد ، **دراسات في التنمية الاقتصادية**،المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة 2011.

11- عثمان، غنيم محمد ،ابو رنط احمد ماجدة،**التنمية المستديمة.فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها**،دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى،عمان2007.

12- عجمية محمد عبد العزيز ، **التعاون الإقتصادي العربي في المجال البترولي** ، بيروت : جامعة بيروت.

13- عجمية محمد عبد العزيز ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، مصر،1999.

14- عناد، مجذاب بدر ،**المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،طرابلس، ليبيا.

15- قرم ،جورج ،**في نقد الاقتصاد الريعي العربي**.مركز دراسات الوحدة العربي. طبعة 1، بيروت،2011.

16- محمد عبد الشفيع عيسى ، **العالم الثالث و التحدي التكنولوجي الغربي** ، دار الطليعة ،بيروت 1983.

17- محمد عبد العزيز عجمية و اخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**،الدار الجامعية الاسكندرية.

18- المنذري سليمان ،**الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية**، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1995 .

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية .

1- BERTRAND LE PINOY : ECONOMIE ET ENERGIE QUELS AVENIRS POUR LE TIERS MONDE TECHNIP France 1985 .

2- JEAN MARIE LEBRETON : LES RELATIONS INTERNATIONALES DEPUIS 1968, ANNEE 1988.

ثالثا: الرسائل الجامعية :

المراجع:

1- بن هارون عبد الرزاق ، **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،قسم العلوم الإقتصادية ، 2012-2013.

2- سيد أحمد كبداني ، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية–دراسة تحليلة و قياسية**، اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

3- صدر الدين صواليلي ، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** ،رسالة دكتوراة،جامعة الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2006.

4- عبد الرؤوف عبادة ، **محددات سعر نفط منظمة أوبك و أثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970–2008**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ،2010-2011،ص 90.

5- عبد الله حبابة.**تطور نظريات و استراتيجيات .التنمية الاقتصادية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر،كلية العلوم االقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة مسيلة،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2014.

6- عتو أمينة ،**إنعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة سعد دحلب ،ورقلة ،2012-2013،ص 26.

7- عثماني أحسين ، **إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الإقصاد** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستر ،قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2002-2003.

8- كتوش عاشور ،**أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستديمة في الدول العربية النفطية : حالة دول الخليج العربي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر ،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف .

9- مخطار عصماني ،**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001–2014)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة سطيف1، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير،قسم إدارة الاعمال والتنمية المستدامة.

10- مقليد عيسى . **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** . مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008.

المراجع:

11- نبيلة نوري ، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

12- نور اليقين خلادي ايمان ، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية :حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ، التسيير، جامعة الجزائر.

13- وهيبة مشدن ،**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر،جامعة الجزائر ،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2004-2005.

14- حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012_2013.

15- بلقاسم سرايري ، **دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الإقتصادي الدولي الجديد و في أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007 2008.

16- شعوة لمياء ، **سلطات الضبط لقطاع المحروقات في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة ، 2012_2014.

17- نورة عمارة ، **النمو السكاني و التنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2012 .

18- حميدة بوعموشة ، **دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012_2011.

19- عبد الباقي محمد ، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المسيديمة _دراسة حالة الجزائر_**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010_2009.

رابعا: المجلات :

المراجع:

1- آيت عيسى ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر و أفاق و القيود ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد السادس ، جامعة تيارت ، بدون سنة.

2- بارك نعيمة ، تنمية الموارد البشرية و اهميتها في تحسين افتتاجية و تحقيق الميزة التنافسية،**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد السابع ، جامعة الشلف ،بدون سنة نشر.

3- البيلاوي حازم ،الفوائض المالية النفطية و البنيان العالمي النفط والتعاون العربي،**مجلة القبس**، الكويت، المجلد ، العدد4 ، سنة1987 .

4- التمار عبد الوهاب ، الأرصدة الخليجية في الخارج ضرورة التنويع، **مجلة البترول و المال** ،ماي، 1986.

5- سليمان بلعور ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ،**مجلة الباحث** ، عدد 06-2008.

6- قرم جورج ، إخراج الدول الريعية من الإقتصاد الريعي ، **مجلة القبس**، أفريل 2010،العدد الرابع.

7- محمود الامام محمد ،السكان و الموارد البشرية و التنمية.التطور التاريخي ،**الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة**،المجلد الأول ،الدار العربية،الطبعة الاولى.بيروت.

8- مسعود سميح ، **استثمار الأموال العربية في البلدان الصناعية و النامية أساسيات صناعة البترول و الغاز**، الكويت، ،1977.

9- الوتاري عبد العزيز :الموارد النفطية و أثرها على التنمية في الوطن العربي النفط و التعاون العربي، المجلد 15،العدد55 ،**مجلة الكويت**، ،1989 ص13-14.

خامسا:التقارير :

1- الأمم المتحدة، تقرير حول محركات التحول في التنمية من الموقع :
http//www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/chapter3.pdf تم تصفح الموقع يوم : 2015/09/15.

2- OPEC,annual statistical bulletin 2013.

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني**، سنة 2001 ، الدورة العامة.

سادسا:بحوث ومقالات :

المراجع:

1- زرقين عبود و جباري شوقي ، **مداخلة : التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر _واقع و تحديات_** ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

2- ماجد عبد الله المنيف ،ملتقى الطاقة العربي : **صناديق الثروة اليادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية** ،بيروت ، سبتمبر 2009.

3- محمد العربي ساكر وغالم عبد الله ، **مداخلة: سياسات التمويل و أثرها على اقتصاديات المؤسسات_دراسة حالة الجزائر_** ، جامعة محمد خيضر بسكرة 21_22 نوفمبر 2006.

4- مرنيز فاطمة و ماينو جيلالي ، **مداخلة : دور الشركات المتعددة الجنسيات و تأثيرها على الدول النامية** ،ص 4_5 من موقع http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Ccivilisation%202007-2008/18.pdf

5- هودة عبود ، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

سابعا:المواقع الالكترونية :

1- ماركس و مفهوم الريع، من موقع http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_8738_446.pdf تم تصفح الموقع يوم 2015/07/29.

2- زغيب شهرزاد، **القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد** ، من الموقع www.profvb.com [1] تم تصفح الموقع يوم :2015/08/25 .

3- سلام جبار شهاب.**الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجا) من الموقع** https://www.gulfpolieies.com/index.php تم تصفح الموقع يوم : 2015/08/26.

4- غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية،مقال من موقع : http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf، تم تصفح الموقع يوم : 2015/08/24.

المراجع:

5- عبد السلام أديب، تاريخ -اقتصاد الريع- في المغرب،من موقع الحوار المتمدن-العدد: 3911، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347 ، يوم : 2015/09/01.

6- عادل حبة ،الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، من موقع الحوار المتمدن ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282748، تم تصفح الموقع يوم : 2015/09/09.

7- المفاهيم الاساسية للتنمية و المدن الجديدةمن الموقع : http://cpas-egyat.com/pdf/baher/dr/002 تم تصفح الموقع يوم :15-09-2015.

8- محمد نبيل الشيمي ،**التنمية الإقتصادية في الدول النامية ومصادر تمويلها** ،من الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 تم تصفح الموقع يوم :2015/09/15.

9- البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الأول على الموقع: www.premier-minister.gov.dz، تم تصفح الموقع يوم 2015/09/19.

10- **موقع شركة سوناطراك** ، عناصر من تاريخ النفط والغاز في الجزائر، **على موقع** : **http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html**.

11- وزارة البريد و التكنولوجات الإعلام و الإتصال ، الموقع الرسمي من http://www.mptic.dz/ar/ ، تم تصفح الموقع يوم 2015/09/22.

الفهرس:

الفهرس:

فهرس الموضوعات

المحتويات.....الصفحة

مقدمة :.....أ-ح

دعاد.

شكر وتقدير.

إهداء.

الفصل الأول :الاطار النظري و المفاهيمي للاقتصاد الريعي و التنمية الاقتصادية.....08

المبحث الاول :الاقتصاد الريعي .ايطار نظري.....08

المطلب الاول :مفهوم الاقتصاد الريعي.....08

المطلب الثاني :انواع الريوع الاقتصادية.....14

المطلب الثالث :مكونات الاقتصاد الريعي 18

المطلب الرابع :أهمية الريع الاقتصادي.....20

المبحث الثاني :ظاهرة الريع و الاقتصاد العربي.....23

المطلب الاول :الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية.....23

المطلب الثاني :الدولة العربية الريعية و الشبه الريعية.....25

المطلب الثالث:أثر السلوك الريعي على التشكلية المجتمعية الريعية.....27

المطلب الرابع :مخاطر الاعتماد على الدخول الريعية.....28

الفهرس:

المبحث الثالث :الايطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية 32

المطلب الاول :مفهوم التنمية الاقتصادية.....32

المطلب الثاني :أهداف التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها.....37

المطلب الثالث : التنمية عناصرالاقتتصادية.....40

المطلب الرابع :استراتيجية التنمية الاقتصادية و معوقاتها..... 48

خلاصة الفصل الأول.....54

الفصل الثاني : خصائص اقتصاد الجزائر و اهم السياسات التنموية المتبعة.....58

المبحث الاول :اثر الزيادات في اسعار البترول على الاقتصاد العربي.....58

المطلب الاول :العائدات البترولية العربية فوائضها و أشكال استثمارها.....58

المطلب الثاني :الفوائض المالية بين النظام النقد الدولي و مخاطر الاستثمار العربي في الخارج.....61

المطلب الثالث :دور البترول في التنمية و التكامل العربين 66

المطلب الرابع : توزيع الريع البترولي بين المنتجين و المستهلكين..... 70

المبحث الثاني :خصائص الاقتصاد الجزائر و الاعتماد على المحروقات.....73

المطلب الاول :الخلفية التاريخية حول قطاع المحروقات في الجزائر.....73

المطلب الثاني :امكانيات الجزائر في قطاع المحروقات.....77

المطلب الثالث:الفوائض النفطية و التنمية.....82

المطلب الرابع :مكانة قطاع المحروقات في استراتيجة التنمية.....87

المبحث الثالث :السياسات التنموية في الجزائر 89

الفهرس:

المطلب الاول :برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.....89

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....94

المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.....100

المطلب الرابع :أفاق و تحديات التنمية في الجزائر 104

خلاصة الفصل الثاني.....106

الخاتمة.....**107**

قائمة المراجع.....**111**

فهارس الموضوعات.....**119**